

## "حدود الطموحات-التدخلات الخارجية ومنظومة الدول في الشرق العربي:

التحديات، الاصطفافات، التوقعات"

بيت المستقبل بالتعاون مع مؤسسة كونراد آديناور

18-17 أيار مايو 2017

سرايا بكفيا

عقد بيت المستقبل بالتعاون مع مؤسسة كونراد آديناور مؤتمره الدولي الثالث تحت عنوان "حدود الطموحات-التدخلات الخارجية ومنظومة الدول في الشرق العربي: التحديات، الاصطفافات، التوقعات"، بمشاركة وحضور لفيف من صنّاع القرار وخبراء وأكاديميين ومتقنين لبنانيين وعرب وأجانب. جاء هذا المؤتمر ليلقي الضوء على طبيعة التدخلات الأجنبية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط، التي شهدت تضخم دور دول بشكل يتخطى قدراتها واضمحلال دور دول أخرى مصنفة كقوى عظمى، وذلك نتيجة للخلل الحاصل في النظام الدولي والأنظمة الإقليمية. وسعى المؤتمر أيضاً إلى استشراف مستقبل منظومة الدولة في العالم العربي وإذا ما كانت الأزمات التي يشهدها هي مؤشر لانحلاله أم مخاض لولادة نظام عربي جديد.

افتتح المؤتمر المدير التنفيذي لمؤسسة بيت المستقبل سام منسى مرحباً بالحضور ومستعرضاً للمؤتمرات الدولية السابقة التي نظمتها المؤسسة منذ إعادة إحيائها والتي أضحت "تقليداً ومحطة سنوية" ومساحة لاستعراض مختلف وجهات النظر حول قضايا منطقة الشرق الأوسط، "علها تساهم بتواضع في التقريب بينها، وتقدم إلى صنّاع القرار رؤى تبلور الخيارات الممكنة والمتاحة وتضع توصيات مبتكرة ومستقلة بعيداً عن الإرتجال أو النظرة الأحادية".

وعن موضوع مؤتمر هذا العام، قال إنه جاء نتيجة لتجاوز السقوف الحاصل من قبل الأطراف المحلية والخارجية كافة، إذ "تلعب دول دوراً أكبر من حجمها وتمددت أكثر مما تسمح به قدراتها وفرضت وتيرتها على مسار السياسات المحلية والإقليمية والدولية، بينما تراجع دول أخرى وانسحبت على الرغم من حجم قدراتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً". وتساءل "من يعيد كل طرف إلى حجمه" ومن يضع حدوداً للمطامع ليستقيم الخلل الحاصل في النظام الدولي والأنظمة الإقليمية على حد سواء؟".

ويعد أن استعرض لآلية عمل المؤتمر، أعطى الكلام للسيد بيتر ريملي، ممثل مؤسسة كونراد آديناور في لبنان، الذي أكد أن الشرق الأوسط العربي يواجه اليوم تحديان، تحدي داخلي يتمثل في بناء منظومة دول فعّالة وتحدي خارجي يتجسد في حماية المنطقة من التدخلات الخارجية. وأشار إلى أن مؤتمر اليوم سيلقي الضوء بشكل أساس على هذا التحدي الخارجي بهدف محاولة الإحاطة بتأثير هذه التدخلات الخارجية والنوايا الكامنة وراءها. ولفت إلى تأزم الوضع في المنطقة بعامه بسبب ما تعانيه من أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة تتجسد في انعدام الحرية وعدم المشاركة السياسية والفساد وعدم التنمية، ما أدى إلى اندلاع الربيع العربي. وعن دول الربيع العربي قال إن الديمقراطية الجديدة في تونس ما زالت تواجه تحديات كبيرة بسبب قلة الفرص الاقتصادية، أما في سوريا، فأدت الحرب التي أعقبتها إلى مقتل 400 ألف شخص وبوجود في اليمن 18.8 مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، هذا إضافة إلى استفحال نفوذ الجماعات المتطرفة. وأضاف أن الوقت حان لإيجاد تسوية لأزمات المنطقة تشارك فيها الأطراف المعنية كافة. وأكد أنه على الرغم من أن الأسباب المباشرة التي أشعلت الأوضاع في سوريا واليمن والعراق وليبيا كانت داخلية، إلا أن القاسم المشترك بين الأزمات التي تسود هذه الدول هو حجم التدخلات الخارجية للدول العظمى ودور حلفائها المحليين فيها، معتبراً أنها أجمت الأوضاع وفاقمت من خطورتها. وختم كلمته قائلاً إن إيجاد تسويات لمختلف الأزمات يتطلب النظر في ارتباطها ببعضها البعض لجهة اللاعبين الأساسيين فيها، مشدداً على استحالة حلّ الأزمة السورية دون حلّ سائر الأزمات في كل من اليمن والعراق وليبيا، إضافة إلى القضاء على داعش والحوول دون توسع التطرف. ولهذه الغاية، من الأهمية بمكان فهم نوايا اللاعبين الخارجيين في المنطقة ومصالحهم، وهذا ما يهدف إليه هذا المؤتمر.

بدأت الجلسة الافتتاحية تحت عنوان "الشرق العربي في عالم بقيادة جديدة: بين الخارطة الجديدة والذهنية الجديدة"، بتعريف منسقها حسن منيمة، باحث في معهد الشرق الأوسط ومدير أول في ميدل إيست أترناتف في واشنطن العاصمة، بالمتحدثين فيها وهم مؤسس ورئيس بيت المستقبل الرئيس أمين الجميل وپاول موور، نائب سابق لوزير الدفاع الأميركي لشؤون التشريع وجوزيف مايلا، بروفسور العلاقات العامة في ESSEC والرئيس السابق للجامعة الكاثوليكية في باريس. وإذ لفت إلى وجود مساح لتبديل خارطة المنطقة، توجه إلى الحضور بسؤال حول إذا كان أحد منهم يعرف مواقع المدن التالية:

روجابا، ولاية الخير، ولاية برت، شينغال، كوباني... وأضاف أن هذه الأسماء هي لمدن في سوريا والعراق، "وهي بالنسبة للبعض مشاريع وللبيض الآخر كوابيس"، وستحاول هذه الجلسة التنفيذ بين الاثنين، بين مشاريع رسم خريطة جديدة للمنطقة أم تخطي ذلك لاعتماد ذهنية جديدة؟

أخذ المنصة الرئيس أمين الجميل وبدأ مداخلته بالتشديد على أن هدف هذا المؤتمر هو مناقشة "حدود طموحاتنا في السلام والإصلاح في العالم العربي وتأثير التدخلات والضغوطات الأجنبية التي أدت إلى الضياع والفوضى والإقتال". وقال إن الشرق الأوسط يمرّ بمرحلة من عدم الاستقرار والفوضى طالعت معظم بلدانه، حتى باتت الأوضاع السائدة فيه تهدد استقرار العالم برمته بسبب انتشار التطرف الديني والإرهاب الأصولي. وعن أسباب هذه الفوضى وهذه الاضطرابات، تحدث عن سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جراء عقود طويلة من الاستبداد، ما أدى في بادئ الأمر إلى الربيع العربي ثم إلى اندلاع حروب أهلية فاقمت الصراع بين الأطراف السنيّة والشيعيّة المتطرّفة وأدت إلى توسع نفوذ تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) والجماعات المتشدّدة المماثلة له، لا سيّما في العراق وسوريا وليبيا واليمن، وانتشار عقيدتها المتطرّفة وصولاً إلى أزمة النازحين التي نتجت عن هذه الحروب.

وعن سبب ما آلت إليه الأوضاع في المنطقة، تحدث عن غياب الحوكمة الصالحة وتقدم البرامج التربوية وتحويل الربيع العربي عن أهدافه وعجز القوى الوطنية عن وضع حدّ للتدخلات الخارجية التي "حولت الساحات الداخلية إلى ساحات قتال وإقتال فيما بينها على حساب سيادة الدول وطموحات الشعوب الوطنية المشروعة". وقال إنه "كما لا يمكننا ضبط طموحات الشباب، لا يمكننا أيضاً ضبط طموحات القوى السلبية التي تواجه طموحات الشعوب". واعتبر أن فشل المجتمعات العربية في ولوج باب الحداثة يعود بشكل رئيس إلى عدم تطابق طموحات الشعوب للتغيير والإصلاح مع طموحات بعض الدول، عربية كانت أم أجنبية. وأضاف أن هذه الدول وتحقيقاً لمصالحها الاستراتيجية، عمدت إلى إرسال قوات إلى ساحات القتال وتدريب قوات رديفة وإشعال الصراعات المذهبية والإثنية وإنشاء كيانات خارجة عن الدولة وتمويلها خدمة لمصالحها. واعتبر أن حلّ الأزمات التي تصف بالمنطقة ووضع حدّ للمطامع الخارجية غير المشروعة فيها، يكمن في "إيجاد منطوق جديد على صعيد الدبلوماسية، وإلتزام الجميع بالتفاهم البناء حول الحلول".

وانطلاقاً من مقولة "كل حرب يجب أن تنتهي"، رأى الرئيس الجميل أن الدبلوماسية يمكن أن تنجح إذ أنها تقدم الآليات والأدوات من أجل إيجاد الحلول السلمية وإنقاذ الدول والشعوب من الهاوية القتالة. وشدّد على ضرورة أن تبذل دول المنطقة جهداً داخلياً لجهة تحقيق الحوكمة الرشيدة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإجراء إصلاحات في مجالي التربية والثقافة، متوقفاً عند بوادر إيجابية في هذا المجال كتجربة الأزهر والوثائق التي صدرت عنه والجهد الذي تبذله السعودية للمضي قدماً في هذه المجالات.

وختم بالقول إن لبنان يمكن أن يكون المدخل المناسب لإطلاق مبادرة إصلاحية شاملة تتجاوز حدوده الوطنية لتشمل المنطقة بأكملها، أولاً بسبب فريدة نظامه الديمقراطي الليبرالي الذي مكّنه من تجاوز أصعب الأزمات وجعله أكثر مناعة من الدول المجاورة، وثانياً بسبب اللبنانيين أنفسهم الذين يمارسون ثقافة الحرية والديمقراطية ويُعتبرون ضماناً للبنان أكثر من حكامه. وإذ استشهد بالفيلسوف الفرنسي بليز باسكال الذي قال "أنا أقولم إداً أنا موجود"، شدّد على ضرورة أن تستمر الشعوب في المقاومة سياسياً وفكرياً وثقافياً لكي نخرج من هذا المأزق بما يخدم خير الإنسان والسلام والاستقرار.

تعاقب على الكلام بول موور، وتمحورت مداخلته حول سياستي التدخل والعزلة اللتين انتهجتهم الولايات المتحدة في مراحل متعددة من تاريخها والأسباب الكامنة وراء نحيها إما إلى التدخل أو إلى الانسحاب. واستعرض موور لأهم مراحل التدخلات الأميركية في العالم بدءاً من الحرب العالمية الأولى قبل مئة عام، وشرح للآليات السياسية والدستورية التي تحدد السياسة الخارجية الأميركية لجهة تدخلها العسكري في دول أخرى، معتبراً أن هناك سوء فهم لآلية عمل المؤسسات الأميركية.

وبدأ موور كلمته مستشهداً بما ورد في وثائق المؤتمر لجهة إن "العرب ينتقدون الولايات المتحدة إذا تدخلت في المنطقة بالقدر نفسه الذي ينتقدونها إذا لم تتدخل". وأكد أن الإجابة عن أسئلة حول ماهية القضايا التي قد تدفع الولايات المتحدة إلى التدخل ومن هو الكيان المؤسسي المولج به أخذ قرار التدخل صعبة إلى حد ما، لا سيّما أن الدستور حوّل الكونغرس أخذ قرار إعلان الحرب لكن الرئيس هو من جهة أخرى القائد الأعلى للقوات المسلحة وقد تمتع تقليدياً بهامش من الحرية في ممارسة هذه الصلاحيات. وأضاف أنه منذ تأسيس الولايات المتحدة، قامت سياستها الخارجية على ركيزتين هما حماية أمنها القومي وتوسيع نفوذها وضمان مصالحها في الخارج. وإذا كانت الولايات المتحدة قد تدخلت سابقاً عبر الحروب المباشرة، فإن معظم تدخلاتها الخارجية في عصرنا هذا تمت دون إعلان الحرب على الرغم من حصول تدخلات عسكرية. وتابع أن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية يؤثر الرأي العام فيها على السياسات التي تنتهجها الحكومة لا سيّما لجهة تدخلها في الخارج، إضافة

إلى أن الدستور الأمريكي قد فصل بين السلطات وحدّ من حرية كل من الرئيس والكونغرس معقداً بذلك عملية اتخاذ القرار في التدخل الخارجي من عدمه وآلية تنفيذ هكذا قرارات. وقال إن الأباء المؤسسين اعتمدوا مبدأ عدم التدخل في الأزمات الخارجية، إلا أنه تمّ خرق هذا المبدأ عندما دخلنا الحرب العالمية الأولى عام 1917 على الرغم من أن الرئيس وودرو ويلسن انتخب عام 1916 لأنه "لن يزعج البلاد في الحرب"، مشيراً إلى أن كلمات أشهر أغنية في هذه الفترة كانت تقول: "لم أرب إبنني ليكون جندياً". تعلمنا درساً من دخولنا هذه الحرب وهو أن المهم ليس الانتصار في حرب ما إنما تكريس السلام عند انتهائها. وفي العام 1930، واجه الرئيس تيودور روزفلت تياراً في البلاد يدعو إلى عزلتها وعدم زجها بما يجري في أوروبا، واللافت أن هذا التيار كان بقيادة بطل الحرب الأولى تشالرز ليندبرغ. ولكن وقوع عملية بيرل هاربور عام 1945 غير الوضع ودفع بالولايات المتحدة إلى تعزيز تدخلها الخارجي بشكل ساهم بإنهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء. ولكن هذه المرة وعقب الانتصار، طرحنا مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا وتحقيق نهضة اقتصادية فيها والتأسيس لسلام دائم في هذه البقعة من العالم.

وتابع أن الرئيس دوايت ايزنهاور انتخب مع الأمل أنه سينهي الحرب في كوريا وتم بعد ذلك تفادي التدخلات العسكرية والتدخل الوحيد كان عام 1958 في لبنان إثر طلب الرئيس كميل شمعون. قبل ذلك رفضت الولايات المتحدة المشاركة في عمل عسكري بريطاني وفرنسي في مصر بعد تأميم قناة السويس، كما رفضت عام 1954 التدخل في فيتنام ورفضت عام 1956 التدخل في المجر إثر قمع الاتحاد السوفياتي لثورة شعبية. أما الرئيس الذي خلفه وهو جون كينيدي، فقد جاء بأجندة تحث على تعزيز دور الولايات المتحدة في العالم كحامية للحرية، ما أدى لاحقاً إلى دخولنا حرب فيتنام. إن تجربة الولايات المتحدة التراجمية في فيتنام أدت إلى ظهور ما سمي بمتلازمة فيتنام، تجسدت في نفور الأميركيين من التدخلات العسكرية في الخارج. إلا أنه عام 1982 كسر الرئيس دونالد ريغان تقليد عدم التدخل بإرساله قوات المارينز إلى لبنان وجرى لاحقاً سحب هذه القوات بعد تعرضها لهجوم إرهابي. وكرت بعدها سبحة التدخلات من حرب الكويت عام 1991 إلى الحرب ضد الإرهاب عام 2001 في أفغانستان و2003 في العراق.

خلال السنوات الثماني الماضية، كانت إدارة الرئيس باراك أوباما تحاول عكس مسار إدارة الرئيس بوش الذي شهد عهده قمة التدخل الأمريكي في الخارج عسكرياً لجهة إعلان الحرب على الإرهاب، وسياسياً لجهة الرغبة في تشكيل شرق أوسط جديد. حاول الرئيس أوباما أن يحول دون جرّ البلاد إلى التدخل عسكرياً في الخارج فوضع جدولاً زمنياً لسحب القوات الأميركية من العراق، وتحاشى التدخل العسكري المباشر في المنطقة على الرغم من كل الأزمات التي تشهدها. وختم قاتلاً: "اليوم، ننتظر بقلق كيف ستكون عليه الأمور مع الإدارة الجديدة، وكيف ستتعاطى مع الوضع الراهن في المنطقة"، لافتاً أنه "علينا أن لا ندفع أي ثمن أو نتحمل أي عبء أو نعادي أي جهة من أجل توسيع النفوذ".

أخذ المنصة **جوزيف مايبلا** وبدأ مداخلته بشكر مؤسسة بيت المستقبل ومؤسسة كونراد آديناور على تنظيم هذه المؤتمر، وقال إنه سيستعرض في كلمته نقاط ثلاث: تاريخ التدخلات الخارجية في المنطقة، والأسباب التي تجعل هذه المنطقة تستقطب التدخلات الخارجية وطبيعة التدخلات المعاصرة في الشرق الأوسط.

وعن النقطة الأولى قال إننا ورتنا في الشرق الأوسط أنواعاً مختلفة من الإرث: العهد العثماني أورتنا سياسة التزلف والاعتقاد على الاستبداد ولم تتغير اليوم كثيراً على الرغم من الجهود المبذولة، تأثير فرنسا وبريطانيا في المنطقة لجهة اتفاقية سايكس بيكو التي أورتنا الحدود التي رسمتها، والإرث الثالث هو إرث النهضة العربية وعصر التنوير الذي بدأ مطلع القرن المنصرم.

وإذ اعتبر أن تاريخ المنطقة هو تاريخ من تدخلات العالم الغربي فيها، قال إنه منذ اتفاقية يالطا عام 1947 ونشوء دولة إسرائيل عام 1948 وما استتبع ذلك من صراع عربي إسرائيلي ساهم في نسف الاستقرار في المنطقة، إضافة إلى حلف بغداد عام 1955، "عائنا في مرحلة الحرب الباردة ونتيجة للتجادب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من العديد من التدخلات لعل أهمها التدخل الأمريكي". مع انتهاء الحرب الباردة، كنا نأمل الخروج من هذا التدخل لكن ذلك لم يحصل نتيجة لأسباب عدة. السبب الأول هو التناحرات الإقليمية، إذ علينا أن لا نلوم فقط العوامل الخارجية لأننا نعاني من شرخ داخلي والطبيعة تكره الفراغ، كما العلاقات الدولية تكره الفراغ. التناحر الداخلي بين العرب فتح الباب واسعاً أمام التدخلات الأجنبية والتدخلات العربية العربية. هناك أيضاً الحروب الإقليمية العربية. الحرب الأهلية اللبنانية لم تكن حرباً أهلية بل حرباً إقليمية دولية. يضاف إلى ذلك أزمة شرعية الأنظمة العربية ومشكلة الإرهاب والتطرف الديني.

بالنسبة إلى التدخلات التي نشهدها اليوم، فهي تدور حول تدخل المثلث الأميركي والروسي والإيراني. هذه التدخلات تغيرت من حيث طبيعتها إذ باتت أسبابها مختلفة وطريقتها مختلفة فلم تعد أسباب التدخل مجرد توسيع نفوذ أو حماية مصالح ولم يعد نوع التدخل مجرد التدخل العسكري. فالتدخل الإيراني بدأ في تسعينات القرن المنصرم بإنشاء بؤر داعمة لها في المجتمعات المحلية في العالم العربي، وبخاصة الشيعية منها، ودخلت إلى المنطقة مستغلة القضية الفلسطينية وكرّست وجودها عبر العقيدة المذهبية وشبكات من المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية. في العام 2003، فُتحت أبواب جهنم في العراق إذ ما بدأ حرباً ضد الإرهاب تحول إلى رغبة في إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط من خلال تغيير الأنظمة. وجاء الربيع العربي أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011 نتيجة لفشل الأنظمة العربية. في مصر، عدم التدخل والانسحاب ورفع الغطاء عن نظام حسني مبارك أدى إلى انهياره. التدخل العسكري الغربي في ليبيا أدى أيضاً إلى انهيار النظام الليبي وعدم ضبط الأمور بعدها فتح الباب أمام فوضى عارمة. في سوريا، انحصر التدخل الغربي في كبح استخدام الأسلحة الكيماوية ومحاربة داعش والجماعات المتطرفة الأخرى. التدخلات المعاصرة في العالم العربي شهدت تدخلات قوى إقليمية وليس فقط قوى عظمى كما هو الحال بالنسبة إلى التدخل التركي والإيراني في سوريا والتدخل الإيراني في اليمن والعراق. برزت هذه القوى الإقليمية في وقت تراجع فيه تدخل القوى الدولية على الرغم من التدخل الواسع الروسي في سوريا.

وتساءل مايلاً أخيراً ماذا تعلمنا من هذه التدخلات؟ وقال: "اثبتت كل التجارب أن جميع التدخلات الأجنبية فشلت ما عدا تدخل الولايات المتحدة في الكويت عام 1991 الذي أعاد للكويت حدودها". ولفت إلى أن الخلل البنوي لطبيعة الأنظمة العربية ينادي التدخلات الأجنبية إضافة إلى الفشل الذريع لجامعة الدول العربية، فمنطقتنا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تعاني من فقدان التعاون الاقتصادي والسياسي.

أخذ الكلام منسق الجلسة حسن منيمنة وقال: رأينا مع الرئيس الجميل أن التدخلات الأجنبية في المنطقة جاءت نتيجة لانعدام الحكمة الرشيدة وفشل الأنظمة التربوية والثقافية، لذلك اعتبر أنه لا بدّ من اعتماد ذهنية جديدة للخروج من الأزمات الراهنة. أما السيد موور فجاء كلامه مخالفاً للمعتقد السائد في المنطقة حول كثافة التدخل الأميركي في شؤونها إذ استعرض لنا كيف نحت أغلب الإدارات الأميركية إلى اعتماد سياسة عدم التدخل. أما مايلاً فرأى أن المنطقة بطبيعتها أنظمتها وبالتخاذبات التي تسودها تستدعي التدخل الأجنبي معتبراً أن هذا الأخير لم يسفر عن حلول لأزماتها بل زاد من تعقدها. وشدّد على إجماع المتحدثين على أن الفراغ الناتج عن غياب مؤسسات الدولة والحكمة الرشيدة يستدعي التدخل ليس لتحقيق الربح ولكن لتجنب الخسارة، "وإذا لم نعد إلى خلق واعتماد ذهنية جديدة فالخارطة الجديدة ستري للأسف طريقها إلى النور".

ومع فتح باب النقاش، طرحت الأسئلة التالية:

- غاب عن المداخلات ثلاثة لاعبين من غير العرب ينتمون إلى المشهد الإقليمي وهم إيران وتركيا وإسرائيل: ماذا عن دور كل من إيران وتركيا في هذا المشهد؟
- هل الربيع العربي كان خطوة نحو تحول ما إيجابياً كان أم سلبياً، وهل الدول الغربية تلقت هذا الربيع وكيف؟ وما هي الحلقة الناقصة التي كان يجب أن نستفيد منها في الربيع العربي؟
- إذا ما افترضنا أن تفكيك الشرق يؤشر إلى انتهاء النظام الذي أرسته معاهدة ويستاليا لجهة قيام الدول الوطنية واحترام سيادتها، ما هي طبيعة الكيانات التي سنتشأ في ظل اضمحلال الدولة الوطنية؟
- سؤال إلى موور: هل تعتقد أن إدارة ترامب ستعتمد السياسة نفسها لجهة غض النظر عن التعاون الإيراني الإسرائيلي لحماية النظام السوري؟
- سؤال إلى موور أيضاً: هل تعتقد أننا ما زلنا في عصر كيسنجر الذي كرّس فكرة تفكيك المنطقة لحماية أمن إسرائيل؟
- لماذا لا نركّز على العوامل الذاتية التي تستقطب التدخلات الأجنبية لجهة إعادة النظر بأنظمتنا السياسية والتربوية والثقافية؟ نتكلم عن حاجة المنطقة إلى ذلك دون أن نشهد أي مبادرة في هذا الاتجاه.
- سؤال إلى موور: هل تتوقع أن نشهد مزيداً من التدخلات الأميركية؟

عن السؤال الأول قال مايلاً إن الجلسات التالية سنتناول دور كل من إيران وتركيا في الأزمات التي تسود المنطقة. أما عن الدولة الوطنية وانتهاء نظام ويستاليا في المنطقة، فقال إن ما نشهده اليوم في العالم العربي والعالم بآثره يعود إلى تأثير العولمة على الكيانات الصغيرة التي تتمسك بسيادتها. وإذا كان الاقتصاد يدفع إلى التعامل مع الخارج، "سياسياً لا أظن أننا سنستطيع التمسك من فكرة الدولة الوطنية والتخلص منها". حتى في أوروبا وضمن الاتحاد الأوروبي، هناك توجهات ترفض

الذوبان في اتحادات وتطالب بالدولة الوطنية والقومية. المهم هو تحديد مفهوم الدولة وكيف ترتبط مع دول أخرى. وعن كيسنجر ومشروعه لتفكيك العالم العربي، قال إن هذا العالم ليس بحاجة اليوم إلى كيسنجر إذ أنه يقوم بنفسه بتقسيم نفسه.

أما مور فقال رداً عن الأسئلة الموجهة إليه، "أتمنى لو استطيع الإجابة عن هذه الأسئلة لا سيما السؤال المتعلق بالتدخلات الأميركية المستقبلية في المنطقة. لقد خرجنا للتو من حملة انتخابية قاسية، وبما أن الإدارة السابقة كانت حذرة في التدخل، نتوقع من الإدارة الجديدة أن تتدخل أكثر علماً أننا نحبذ أن لا تتدخل وأن تكفي بلادنا بتقديم المساعدة والقيادة".

وسأل منيمنة كل من الرئيسين حسين الحسيني وفؤاد السنيورة إذا ما كانا يرغبان في الإجابة عن الأسئلة التي طرحت. أخذ الكلام الرئيس السنيورة وقال: "إن الموضوع الذي تمّ التطرق إليه كان موضوع مؤتمر عقده مؤسسة كارنيغي قبل أشهر قليلة لعرض تقرير لها حول الإنكسارات العربية وكنت فيه متحدثاً رئيساً. ما نشهده اليوم هو فشل الدولة الوطنية في العالم العربي وعدم وجود أي نوع من التعاون والتكامل بين الدول العربية. أود استعارة فكرة من تجربتي في عالم المال: من المعروف أنه إذ كان لدى مصرف ما عميل كبير، فإن إدارة هذا المصرف تهتم بصحته المالية والجسدية بشكل يومي لأن مصلحتها مرتبطة بوجوده. عدم وجود تعاون بين الدول العربية جعل كل دولة منفصلة عن الأخرى، وإذا حصل أمر ما في إحدى هذه الدول فإنه لا يؤثر على الأخرى. هذا الأمر عزز فكرة الخلل الاستراتيجي في المنطقة ما أدى تالياً إلى التدخلات التي تآجج المشاكل والنزاعات في المنطقة".

واعتبر الرئيس السنيورة أن استعادة التوازن الاستراتيجي في المنطقة أمر في غاية الأهمية، إذ لا وجود لحلول سحرية ولكن هناك مسار طويل أمامنا يقوم على ركيزتين أولاً عدم كسر إرادة الدول والشعوب وثانيتهما خلق جوامع بين الدول. نحن لا نعيش في عالم أوتوبيا بل في عالم يقوم على مصالح مشتركة". إلى هذا رأى الرئيس السنيورة أن شعوب المنطقة تسعى إلى حلول مستدامة وليس إلى حلول مؤقتة وفق مبدأ المعالجات السريعة، وأن عدم وجود حل لبعض الأزمات كالصراع العربي الإسرائيلي يفاقم من الخلل الحاصل. وشبه الإرهاب بانفلوانزا الطيور التي تنتقل من دولة إلى أخرى دون الحاجة إلى تأشيرة دخول، لافتاً إلى أن مشاكلنا تمددت إلى الخارج ومن مصلحة الخارج أن يساعدنا على إيجاد حلول لها.

وختم الرئيس الجميل الجلسة قائلاً: "جواباً على كل التساؤلات، أود مقارنة الموضوع من ناحية تفأولية وإيجابية. الربيع العربي انطلق من تونس وانتشر إلى معظم الأقطار العربية وهو مؤشر بالغ الأهمية علينا التوقف عند طبيعته وجوهره وليس عند ما انتهى إليه. الربيع العربي يعبر عن إرادة الشباب العربي وإيمانهم بمستقبل أفضل وعن تصميم ومقاومة. هذا الإيمان لم يئنه وعلينا إحياء هذه الشعلة وتفعيلها. وفي الإطار نفسه، علينا تثمين الدور الذي يلعبه المجتمع المدني رهنأ في لبنان ونعتبره امتداداً للربيع العربي ومؤشراً على استمرار هذه الشعلة وهذا ما يمنحنا الأمل". وأضاف الجميل: "المأساة التي يعيشها العالم العربي هي جامعة وعلينا التعلم منها وطرح السؤال إلى أين نتوجه من هنا؟ وتعود مهمة الإجابة عن هذا السؤال إلى شبابنا. الربيع العربي حقيقة، وانتفاضة المجتمع المدني في لبنان حقيقة، ووثائق الأزهر حقيقة. هناك حركة في العالم العربي، هي حركة خجولة نعم، ولكنها موجودة".

انطلقت الجلسة الأولى تحت عنوان "إيران في أعقاب الاتفاق النووي، ضوء أخضر أم احتواء؟"، بتعريف منسقاها سامي عون، بروفيسور في جامعة شيربروك في كيبك-كندا، بالمتحدثين فيها وهم الأكاديمي والكاتب خالد الدخيل من السعودية، ومحمد ماراندي، أستاذ في جامعة طهران وباحث ومحلل سياسي وخبير في الدراسات الأميركية، وديفيد شانكر، مدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في واشنطن العاصمة.

بدأ منسق الجلسة سامي عون بالقول إن هذه الجلسة سنتناول الموضوع الإيراني وفي صلبه الاتفاق النووي وما سبقه وما لحقه وتداعياته على إيران ومحيطها وعلى النظام الدولي. وتابع، "قيل إن النظام الدولي يتشكّل ويتراوح بين الضياع وبين التعددية القطبية والتفويض وسحب التفويض. بالنسبة إلى إيران، المسألة نفسية: فالداخل الإيراني يعتقد أن إيران هي الدولة العظيمة ذات المجد الإمبراطوري والإيرانيون يفخرون بتاريخ بلادهم وبتقافتهم كما يفخرون بماضي إيران ومستقبلها وليس بالضرورة بحاضرها. تاريخياً، إيران هي طريق الحرير وهي ممر للغزاة والإيراني لديه طموح وفي الوقت عينه خوف من تفكيك الكيان ولطالما سعى إلى جعل بلاده قلعة محصنة". بالنسبة إلى الخارج، إيران كانت سابقاً حلقة قوة كبرى وتكاد اليوم تنتقل من وضعية محاربة الشيطان الأكبر إلى مرحلة الشراكة معه. وتساءل: "هل من الممكن لطهران أن تبني مع الولايات المتحدة شراكة أو على الأقل تفاهماً على تقسيم النفوذ؟". بالنسبة إلى المنطقة، فهي تعيش استقطاباً سعودياً-إيرانياً له معاني استراتيجية عدة لكنها أسفرت عن معنى واحد مدمر وهو الاستقطاب الفتوي السنّي الشيعي.

أخذ الكلام خالد الدخيل، شاكرًا بيت المستقبل على دعوته. وقال: "تكلم قبلي الأستاذ باول مور عن تاريخ التدخلات الأميركية في المنطقة. ما سأتناوله في هذه الجلسة المتعلقة بالاتفاق النووي بين إيران والمجتمع الدولي سيتطرق أيضاً إلى موضوع التدخل". السؤال المطروح "هل الاتفاق احتواء أم ضوء أخضر" يعبر عن مخاوف دول المنطقة وهي مخاوف غابت عن الأطراف الموقعة عليه. كيف كان الرئيس أوباما ينظر إلى الاتفاق؟ في آذار/مارس من العام 2015، وفي مقابلة مع صحيفة ذي اتلانك الأميركية، سئل أوباما لماذا لم ينتهج سياسة الاحتواء اتجاه إيران كما كان حال الرؤساء الذين سبقوه؟ رفض أوباما في إجابته فكرة امتلاك إيران للسلاح النووي كون المنطقة من أكثر المناطق قابلية للانفجار في العالم، ولا يمكن القبول بامتلاك إيران لسلاح نووي يؤدي إلى سباق تسلح فيها، هذا إضافة إلى ما تقوم به من رعاية للإرهاب. واعتبر أوباما أن منع إيران من امتلاك سلاح نووي هو بحد ذاته احتواء يختلف عن سياسة الاحتواء التي اعتمدها سابقاً الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفياتي، لأن هذا الأخير كان دولة عظمى والخيار الوحيد كان احتواء تدايعات امتلاكه للأسلحة النووية.

وتابع الدخيل أنه على الرغم من أن الاتفاق ليس اعترافاً علنياً لإيران بالدور الذي تلعبه في المنطقة، إلا أنه يُعتبر نوعاً من التشجيع أو الخطوة الأولى التي تمهد لاعتراف كهذا. وأضاف: "هناك تفاهم على أهمية إيران في المنطقة، ولكننا لا نتكلم اليوم عن إيران كدولة ولكن عن نظام الجمهورية الإسلامية فيها كمرحلة سياسة في التاريخ الإيراني". كان أوباما يردد أن الهدف من الاتفاق هو أولاً منع إيران من امتلاك السلاح ديبلوماسياً، وثانياً تشجيع التيار الإصلاحية في إيران وإعطائه مجالاً لاستعادة الأموال وتحفيز الاقتصاد ما قد يدفع إيران إلى دخول المجتمع الدولي من جديد. وتساءل: "إذا كانت الأمور على هذا النحو لماذا إذا معارضة الاتفاق؟؟". ورأى الدخيل أن الخلل ليس في الاتفاق بحد ذاته ولكن في تزامنه مع غياب السياسة الخارجية الأميركية الواضحة تجاه الشرق الأوسط. بالنسبة لإدارة أوباما، بدت العلاقة بين الاتفاق والوضع السوري غير منسجمة. أوباما كان مقتنعاً بالاتفاق ولكنه بقي ضبابياً بالنسبة إلى سوريا ولم يكن مقتنعاً بتقديم الدعم للمعارضة على الرغم من قناعاته بعدالة القضية. اختزل أوباما الإرهاب بداعش وشكل هذا الأمر موقفاً مربكاً للمنطقة وغير مشجعاً للقضاء على الإرهاب. والقاعدة أكبر مثال على ذلك، فهي ما تزال موجودة وبدل من أن يكون هناك ميليشيا أو تنظيم واحد كما كان في التسعينات من القرن الماضي، نواجه اليوم عدداً هائلاً من الميليشيات. وإن دلّ هذا الأمر على شيء فهو يدلّ على فشل الحرب على الإرهاب: "قضينا على داعش. وبعد ذلك إلى أين؟ ما هو الهدف؟؟". وأردف أن أوباما لم يستخدم سوريا كورقة ضغط على إيران مخافة أن يهدد الاتفاق. عام 2014 تحدث عن جدوى دعم المعارضة السورية وقال: "عندما يكون لديك جيش نظامي محترف يتمتع بدعم دولتين ولديك في المقابل مجموعة من العاملين والفلاحين والأطباء والمهندسين تحولوا من متظاهرين إلى مقاتلين، ماذا تفعل؟ فإذا كنت تعتقد أن الولايات المتحدة بإمكانها أن تفعل شيئاً غير التدخل العسكري المباشر تكون واهماً". تبريرات أوباما هذه كانت تصطدم مع ما كان يحصل على الأرض، إذ أن الجيش النظامي الذي تحدث عنه عجز عن حسم الأمور أمام الفلاحين والنجارين والأطباء والمهندسين دون دعم الدولتين (إيران وروسيا)، حتى أن روسيا اضطرت إلى التدخل مباشرة لإنقاذ الجيش السوري ضد هؤلاء. هذا مؤشر على غياب السياسة الخارجية الأميركية. إلى هذا، شبه أوباما داعش بفريق كرة قدم صغير مهمش في الولايات المتحدة، في حين شبه القاعدة بالفريق الكبير. بعدها بخمسة أشهر استولى تنظيم داعش على الموصل، ما دفع أوباما إلى تشكيل تحالف يضم 60 دولة لمحاربه.

ولعل أبلغ ما يعبر عن غياب أي رؤية لإدارة أوباما تجاه الأزمات العصبية والتاريخية التي تمرّ بها المنطقة، هي عندما دافع أوباما عن تدخل الولايات المتحدة في ليبيا قائلاً إنه "لو لم نتدخل، لكانت ليبيا تحولت إلى سوريا". فلم يكن من الأجدى أن يمنع تحول سوريا إلى هذه سوريا التي تكلم عنها؟

تعاقب على الكلام محمد ماراندي، وبدأ مداخلته بالشكر أولاً على دعوته للمشاركة في هذا المؤتمر وبالتأكيد ثانياً أن النظر إلى دور إيران في المنطقة مرتبط بسرديات عدة قد تكون متناقضة، وبعضها يشوه الواقع ما يؤدي إلى عدم وضوح الصورة حول حقيقة هذا الدور. وإذ اعترض على توصيف إيران بالدولة المارقة، اعترض أيضاً على ما يقال حول كون حزب الله وكيلاً لإيران في لبنان والمنطقة، مؤكداً أن "حزب الله لا يأخذ أوامره من إيران". إلى هذا، اعتبر القول أن لإيران مصالح تناقض مصالح العرب وتأتي على حسابها، يمكن دحضه، لا سيما أنه من الأصح القول إن العالم العربي غير متفق حول هذا الموضوع ويوجد فيه توجهات مختلفة حيث بعض الدول يقبل بالتدخل الإيراني وبعضها الآخر يرفضه. وتابع أنه إذا أردنا حل المشاكل في المنطقة العربية، علينا أن نبدأ بالتوضيح أن الأمور ليست بسوداء أو بيضاء. وأكد أن إيران لم تفرض نفسها على العالم العربي وليس لديها أي مطامع فيه. فبعد اجتياح صدام حسين لإيران، توصلت الدولتين إلى سلام وكان هناك تقارب سعودي إيراني. هذا للقول إن الأمور من الممكن أن تحل.

وأضاف أن إيران عارضت الاجتياح الأميركي للعراق، علماً أنها تلام اليوم على نفوذها الواسع فيه. بالنسبة إلى اليمن، الإيرانيون طلبوا من الحوثيين عدم دخول العاصمة ولكن الحوثيين لديهم أجندتهم الخاصة ولم يأخذوا بمشورة طهران. اليمن

لم يكن يوماً على خارطة الاهتمام الإيراني حتى أنه عند بداية الأحداث في اليمن توجهت إليها الحكومة الإيرانية كجامعة لسؤلنا إذا ما كان لدينا مختصين وخبراء بالشأن اليمني. ما دفع إيران إلى الاهتمام باليمن هو التدخل السعودي فيه. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على العراق كما ينطبق على سوريا. كانت العلاقات السورية الإيرانية قبل اندلاع الأزمة أكثر من جيدة، وإيران دخلت سوريا بطلب من الحكومة السورية وبعد سنوات طويلة على بدء الحرب. تذكروا أنه عندما قدم كوفي عنان تقريره وخطته بالنسبة إلى سوريا، إيران كانت أول من قبل بها. ولكن الولايات المتحدة وتركيا رفضتا حينها هذه الخطة لأنهما اعتبرتا أن ما يجري في دمشق سينتهي قريباً. بالنسبة إلى إيران، الحرب السورية ليست حرباً مذهبية بل حرباً ضد عقيدة أصولية متطرفة. قد لا توافقون على ذلك، تابع، لكن من أجل حلّ المشاكل الراهنة، عليكم إدراك ماذا جرى في السابق.

وختم قائلاً إن إيران اليوم ما تزال تبحث عن حلّ مع السعودية. وزير الخارجية السابق علي أكبر ولايتي أراد زيارة السعودية ضمن جولته الخليجية التي قام بها عام 2011 إلا أن السعودية رفضت استقباله ولم تتجاوب مع مساعي التهدئة الإيرانية. ما يجري حالياً في اليمن مدّمّر للسعودية ولليمن والمشاكل الاقتصادية في المنطقة هائلة ولا يمكن للسعودية الاستمرار في صرف هذه الأموال الطائلة على تدخلها في اليمن. وأضاف أن إيران لا تريد للمجموعات المتطرفة أن تجد لها موطئ قدم في أي بقعة من العالم العربي لأن ذلك يهدد أمنها كما يهدد أمن المنطقة بعمامة. وأكد ضرورة العودة إلى المسار الذي كان سائداً قبل وفاة الملك عبد الله، حيث كان الحوثيون في الرياض يتفاوضون مع السعوديين. "أعتقد أنه طالما توجد إرادة للاعتراف بوجود بعض الآراء البديلة، سنتمكن من الوصول لحلّ دون إهانة أي طرف كما سنتمكن من محاربة أعصى مشكلة تواجهنا جميعاً وهي مشكلة التطرف الأصولي".

ختمت الجلسة الأولى مع **ديفيد شانكر**، الذي أكد في مداخلته أن سياسة الرئيس دونالد ترامب حيال منطقة الشرق الأوسط ما تزال غامضة، لا سيّما وأنه حتى تاريخه ما تزال مناصب أساسية في وزارات الدفاع والخارجية والخزانة شاغرة. وتطرق إلى اختلاف سياسة ترامب المرشح عن سياسة ترامب الرئيس أراء قضايا المنطقة، كموقفه من إيران مثلاً، إذ كان قد تعهد خلال حملته الانتخابية بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران واصفاً إياه بأنه "أسوأ اتفاق"، ليعود كرئيس ويتحدث بدلاً من ذلك عن اعتماد إجراءات أكثر صرامة لدفع إيران للتقيد ببنود هذه الاتفاق.

واعتبر شانكر أن الاتفاق النووي أعطى إيران مناعة ضد أي إجراءات قد تُتخذ حيالها نتيجة لتدخلاتها المخلة للاستقرار في المنطقة، وقال إن الإدارة الحالية تنوي التصدي بصلاية لهذه التدخلات وتأمل في عكس المكاسب التي حققتها طهران خلال السنوات الثماني الأخيرة. وتجسدت هذه السياسة وفقاً له، بالعقوبات الجديدة التي فرضتها الإدارة الأميركية على كل الأفراد والمؤسسات التي تتعامل مع الحرس الثوري الإيراني، إضافة إلى الغارة الجوية التي نفذتها في نيسان/أبريل 2017 ضد قاعدة عسكرية في سوريا يُعتقد أن الهجوم الكيماوي على بلدة خان شيخون انطلق منها. واعتبر شانكر أن هذه الخطوات تُؤشر إلى نية الإدارة الأميركية الجديدة اعتماد القوة الخسنة للدفاع عن المصالح الأميركية ومنها عدم استخدام الأسلحة الكيماوية إضافة إلى حماية الشعوب. وعلى الرغم من ذلك، شدّد شانكر على ضرورة أن تضع واشنطن سياسة واضحة تعتمد الجزرة والعصا في آن واحد إذا أرادت الحدّ من التوسع الإيراني في العالم العربي وعكس هذا التمدد.

وأكد شانكر أن الإدارة الأميركية الجديدة تدرّك أكثر من سابقتها الخطر الذي تمثله الممارسات الإيرانية وطموحاتها التوسعية في المنطقة، ناقلاً عن قائد القيادة المركزية في الشرق الأوسط الجنرال جوزيف فويتيل قوله أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ في آذار/مارس الماضي، إن "إيران تشكّل الخطر الأكبر على استقرار الشرق الأوسط"، وشدّد في كلمته على ضرورة اعتماد كل الوسائل، عسكرية كانت أم سياسية، للحدّ من التوسع الإيراني واستغلال الفرص كافة لمحاسبتها على ممارساتها.

من جهة أخرى، اعتبر شانكر أن تأكيد الإدارة الجديدة لالتزامها في العراق والسعودية مؤشر آخر على اعتماد سياسة مختلفة عن تلك التي اعتمدها الرئيس أوباما حيال الشرق الأوسط والعالم العربي. ومع ذلك، أشار إلى تناقض كبير في الموقف الأميركي الذي من جهة ينوي التشدّد حيال إيران ومن جهة أخرى يعتمد اقتصادياً سياسة الباب المفتوح مع طهران على الرغم من العقوبات المفروضة عليها. وأعطى مثلاً على ذلك الصفقة التي عقدها شركة بويغ مع إيران لتزويدها بطائرات تجارية بلغت قيمتها 3.4 مليار دولار. وانتقل شانكر إلى استعراض السياسة الأميركية لمواجهة إيران في كل من اليمن وسوريا والعراق ولبنان، معتبراً أن الإدارة الأميركية عززت تدخلها في اليمن لحماية باب المندب، لافتاً إلى عزمها تقديم دعم ولو محدود للتحالف العربي الذي يقاوم الحوثيين. أما في سوريا، فقال إن الإدارة الأميركية تركز على القضاء على داعش ما يُوشر إلى أنها قد تتعاون في هذا المجال مع روسيا، متسائلاً إذا ما كان تعاون كهذا قد يشمل الحدّ من نفوذ إيران وحلفائها في سوريا. وفي العراق، تساءل أيضاً عن مصير الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران بعد انتهاء معركة تحرير الموصل وإذا ما كانت الولايات المتحدة ستسحب مرة جديدة لنترك الحكومة العراقية تواصل سياستها المناهضة للسنة والتي أدت في بداية

الأمر إلى نشوء داعش. وإذ رأى أن إيران تحاول لبينة العراق من خلال دعم الميليشيات الشيعية الخارجة عن سيطرة الحكومة العراقية، تحدث عن صعوبة استمرار المساعدة الأمنية التي توفرها واشنطن لبغداد إذا ما استمرت إيران اللاعب الأقوى في العراق. وعن لبنان، قال إن الرئيس ترامب لا يملك أي سياسة تجاه هذا البلد، وهو موقف أميركي أدى سابقاً إلى تسليمه لإيران وحزب الله. وتساءل: "هل يمكن وقف التدخل الإيراني في المنطقة أو هل يمكن للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على حزب الله أن تأتي بثمارها؟"، وهل ستعمد إيران التي تنتقد الاتفاق النووي الموقع معها، على فسخه إذا ما زاد الضغط الأميركي عليها؟"، مرجحاً أن تقوم بذلك. وختم قائلاً إنه خلال السنوات الماضية تحدث الجميع عن تغيير في السياسة الأميركية لا سيما لجهة تركيزها على خطر التطرف السني وتجاهلها للخطر الأصولي الشيعي. "فكيف يمكن للولايات المتحدة أن تعكس المكاسب التي حققتها طهران في لبنان وتعزز تدخلها فيه لأهميته الاستراتيجية؟". إن إدارة ترامب بدأت برسم سياسة جديدة حيال إيران، وعلى الرغم من صعوبة التكهن حالياً بملامحها يمكن القول أن هذه الإدارة تسير في هذه المسألة على الطريق الصحيح.

ومع فتح باب النقاش طلب الرئيس السنيورة الكلام وقال إن الأستاذ ماراندي حاول نسج رواية جديدة "تحتاج برأيي إلى الكثير من الدقة واحترام الحقائق"، مقابل سرديّة الدكتور الدخيل التي جاءت صحيحة. وأضاف أن معالجة الإرهاب فشلت حتى اليوم لأنها اقتصرت على الحلول السريعة دون معالجة المشاكل التي أدت إلى نشوء المنظمات الإرهابية. وتابع: "هناك مشاكل حقيقة وإذا لم تُعالج ستتولد هذه المنظمات بأشكال أخرى وتضرب كل دول المنطقة بما فيها إيران". بالنسبة إلى العلاقة الإيرانية العربية، أكد أن الأمور وصلت إلى نقطة يجب أن يعترف فيها كل طرف أن لا أحد يستطيع تغيير الجغرافيا. "إيران حقيقة والدول العربية حقيقة، ولن تقبل الدول العربية بأن تتدخل إيران في شؤونها كما لن تقبل إيران بأن تتدخل الدول العربية بشؤونها". وتساءل إذا ما كنا سنقبل بديبلوماسية التعب التي وصل إليها الجميع ونقبل بالوقائع الحقيقية إذ أن الجميع قد أنهك وأن الأوان لإدراكنا وجود مصالح مشتركة بين الجميع تشكل أرضية صلبة لحلّ الأزمات كافة.

أما النائب العراقي ميسون الديمولوجي فقالت إن العراق ليس البلد الوحيد المتضرر من التوسع الإيراني "علماً أنه كان لنا النصيب الأكبر فيه". علينا كعرب أن نكون واعيين لمصالحنا. إيران دولة مؤسسات وهي بالعمق دولة قومية والدين ليس إلا واجهة فقط. أما الدول العربية فهي خالية من هذه المؤسسات "ولا بدّ لنا أولاً من استحداث هذه المؤسسات وثانياً من خلق مشروع عربي واحد تنصدي عبره لكل التدخلات الخارجية من تركية وإيرانية وغيرها".

وتعليقاً على مداخلة الأستاذ ماراندي وعلى قول منيمنة إنه علينا "الإصغاء إلى ما تقوله إيران وليس إلى ما يقال عن إيران"، قال الدخيل إن إيران تقول شيء وتفعل شيئاً آخر. وأضاف: "بحسب ما قاله الأستاذ ماراندي وبالنسبة إلى النظام الإيراني، إيران ليست موجودة لا في سوريا ولا في اليمن ولا في لبنان ولا في العراق، ولا علاقة لها بحزب الله! إيران مجرد حماسة سلام! متساءلاً: "كيف نتفاوض مع دولة كهذه ترفض الوقائع ولا تعترف بها؟ على إيران أن تعي أنها هي من أتت إلينا ولم نذهب نحن إليها وهي من خلقت ميليشيات في الدول العربية وتدعم أخرى في وقت لا تقوم فيه أي دولة عربية بذلك". واعتبر أن فكرة إنشاء ميليشيات هي فكرة مدمرة وهدامة للدول، ودستور إيران ينص على أنها دولة تقوم على أساس مذهبي وهي أول دولة في التاريخ الإسلامي تقوم بذلك. "حتى الوهابيون لم يفعلوا هذا الشيء".

وعلق ديفيد شانكر على الرئيس السنيورة قائلاً: "صحيح أنه لا يمكننا تغيير الجغرافيا، ولكن يمكننا تغيير الديمغرافيا كما تفعل إيران في سوريا، وهي تستخدم هذا السلاح البخس الثمن لتحقيق مصالحها". وأضاف أن إيران هي دولة تبحث عن الثغرات والفراغات في الدول العربية لتحقيق مصالحها ومسؤولية وقف ذلك تقع على الدول العربية نفسها.

وإذ قال أنطوان حداد إنه "يبدو أن الأستاذ ماراندي لا يستمع إلى خطب قائد حزب الله السيد حسن نصر الله لأنه لو فعل لما قال ما قاله، خصوصاً لجهة أن حزب الله لا يأتمر بأوامر إيران"، ردّ ماراندي بالقول: "نجوت من اعتدائين كيماويين خلال الحرب الإيرانية العراقية. التطرف في المنطقة بدأ مع القاعدة في أفغانستان وما حصل في سوريا سببه ما حصل في ليبيا. فهل ذهب الإيرانيون إلى ليبيا؟؟ لننظر إلى وثائق الويكيليكس منذ العام 2014. فرض حصار على إيران كان عملاً وحشياً لا يمكن وصفه إلا بالتجويح الجماعي الذي لا مثيل له في العالم المعاصر. لكن واقعيين ونُحجم عن تكرار السرد الذي نسمعه عبر محطات الجزيرة والعربية حول ما يجري، ونستمع بدلاً من ذلك إلى الشعب اليمني والشعب العراقي، إذ لديهم قصة أخرى". وأضاف: "اتفق مع الرئيس السنيورة لجهة عدم جواز تدخل دولة بشؤون دولة أخرى ولكن هذا الأمر ينطبق أيضاً على الدول العربية: لا يجوز لدولة عربية أن تتدخل بشؤون دولة عربية أخرى".



بدأت الجلسة الثانية تحت عنوان "في ما يتعدى القدرة: مستقبل لبنان وأعباء الحرب السورية"، بتعريف منسقها المدير التنفيذي لبيت المستقبل سام منسى بالمتحدثين فيها، لينا الخطيب، مديرة برنامج الشرق الأوسط في شاتام هاوس، بريطانيا وأنطوان حداد، أستاذ جامعي وناشط سياسي، ومنى فياض، أستاذة جامعية وكاتبة.

وقال منسى إن هذه الجلسة تدور حول محور رئيس هو حدود قدرة لبنان على التحمل وتأثير الأزمة السورية على مستقبل البلد وعلى الكيان اللبناني، إن لجهة اختراق حدوده أو تدخل أطراف لبنانية محلية في الحروب الإقليمية الدائرة. وإذ أضاف أن البعض يعتبر ذلك نهاية للبنان والبعض الآخر لا يعتبرها كذلك، تساءل عن تداعيات الزلزال الذي تشهده المنطقة على لبنان.

بدأ أنطوان حداد مداخلته بشكر بيت المستقبل على تنظيم هذا المؤتمر الذي يكرّس تقليد المؤسسة السنوي ويأتي في وقته لجهة الموضوع الذي يطرحه. وقال إن التحديات الخطيرة التي يواجهها لبنان تتصل بالأزمة السورية وإن كان يعاني من انشغالات مزمنة تعود إلى ما قبل الحرب السورية. وأضاف أنه على الرغم من انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة والقيام بتعيينات أمنية وعسكرية، ما زالت الأزمة الداخلية قائمة بسبب الخلاف على قانون الانتخابات وأمور عميقة أخرى. واعتبر أن تعثر ولادة قانون انتخاب جديد يعود إلى كون الحكم فيه هجين لجهة أن الأطراف المختلفة المشاركة فيه لا تملك رؤية واحدة حول معنى الانتخابات ومعنى التمثيل الانتخابي. السؤال الذي يُطرح هو "هل فقد حزب الله قدرته على ترجيح الخيارات بين الأطراف المتنازعة أم أن الحزب ما زال ينتظر التوقيت الملائم إقليمياً لبيت الموضوع أم أنه غير متحمس لإجراء الانتخابات في ظل المشهد الإقليمي المتأزم؟".

وتحدث عن الاستهتار بالمؤسسات، معتبراً أن القلق من المجهول وصل إلى المجال الأمني الذي كان يُعتبر خطأ أحمر. فالتغييرات الحاصلة منذ انتخاب الرئيس الأميركي ترامب، تشير إلى الرغبة في تحجيم طموحات إيران "وتطرح من جديد مسألة حزب الله كجزء من استراتيجيات إيران الإقليمية"، يضاف إلى ذلك دخول اللاعب الإسرائيلي على الساحة لمنع إيران من فتح جبهة جديدة في الجولان والحد من تمددها في سوريا، ما يفتح الباب أمام خشية تجدد الحرب بين إسرائيل وحزب الله والتي إن حصلت ستكون تداعياتها كارثية. وتابع: "ما بات مؤكداً هو أن الولايات المتحدة ستصدر عقوبات جديدة ضد إيران وحزب الله قد تطل كل من يتعامل مع حزب الله، وتصل في لبنان إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب". اندلاع الحرب السورية نقل 8% من سكان سوريا إلى لبنان وعدد كبير من هؤلاء يأتي من المناطق المحاذية للحدود التي يسيطر عليها اليوم حزب الله.

وأضاف أنه منذ اندلاع الحرب السورية ولبنان يعيش حالة من الحصار الاقتصادي: طريق الصادرات أقفلت، توافد السياح العرب والأجانب انخفض بشكل حاد، الاستثمارات الخليجية تراجعت نتيجة لتحول لبنان إلى منصة لمحاربة السعودية، يضاف إلى ذلك زيادة الدين العام. قبل ذلك لم يكن لبنان جنة سياسية واقتصادية، إذ أنه يعاني قبل الحرب السورية من نزاع حول دور حزب الله وسلاحه الخارج عن الدولة، ويعاني من الفساد المستشري وانعدام المساءلة. مسألة قدرة لبنان على الصمود وسط استمرار الأزمة السورية باتت تطرح اليوم أكثر من أي وقت مضى وبخاصة في ظل قضية النازحين. واعتبر أنه للخروج من هذا الوضع علينا القيام بخطوات ثلاث: أولاً، تأمين العودة الآمنة والكرامة للنازحين وثنائياً، الاستيعاب المؤقت لجزء من العمالة السورية التي لا تشكل منافسة للعمالة اللبنانية وثنائياً، الدفع بمشروع الانتقال إلى دول نزوح ثالثة. وتحدث أخيراً عن ضرورة تحييد لبنان عن أزمت المنطقة، والقضاء على الإرهاب في سوريا والتوصل إلى الحل السياسي يؤمن عودة حزب الله إلى داخل الحدود اللبنانية كما عودة النازحين إلى بلادهم. وشدد على ضرورة تثبيت القرار 1701 وتخلي حزب الله عن سلاحه ليدخل إلى نطاق العمل السياسي كطرف سياسي غير مسلح.

وختم بالقول إن الاقتصاد اللبناني قابل للحياة ولبنان يملك ثروة بشرية ربما هي الأغني في المنطقة. "ما نحتاجه هو حياة سياسة نظيفة ومصالح مشروعة والكف عن اعتبار المال العام غنيمة".

أخذت الكلام منى فياض وبدأت مداخلتها بالقول إن أزمة لبنان الراهنة لم تبدأ مع اندلاع الأزمة السورية بل هي سابقة عليها، وتعود ربما إلى تداعيات نشوء دولة إسرائيل عام 1948 لجهة توافد اللاجئين الفلسطينيين إليه وتوقيع اتفاقية القاهرة عام 1969، ثم اندلاع الحرب الأهلية وتوقفها عسكرياً بعد اتفاق الطائف دون حصول مصالحات داخلية بين الأطراف المتحاربة. يضاف إلى ذلك الاحتلال الإسرائيلي حتى التحرير عام 2000، وتغيّر معادلة العلاقات داخل السلطة بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري والتداعيات التي تبعته: من انتفاضة 14 آذار إلى حرب صيف 2006 والانقلاب على السلطة في 7 أيار، وصولاً إلى الاعتصام الشهير الذي عطل البلاد لأكثر من عام ونصف العام. وما زاد في تظهيرها ما حصل عام 2011 عند

التغيير المشهدي في الأثرية النيابية وفرض الأقلية حكومتها، ما أدى حينها الى طريق مسدود وتعطلت آليات السلطة إلا في حال الرضوخ للأقوى. لذا لا يمكننا أن نفضل أي أزمة يعاني منها لبنان عن مشكلة ازدواجية السلطة بوجود فئة داخلية مسلحة تطبق الأمن الذاتي في مناطقها، ووصل الأمر إلى وجود دولة داخل الدولة. وأضافت أن المشكلة اللبنانية ازدادت تعقيداً بعد تحول الثورة السورية السلمية إلى حرب، أولاً بسبب تورط حزب الله في هذه الحرب وانكشاف تبعيته المطلقة لإيران، وثانياً بسبب مشكلة النزوح السوري وتداعياتها على التوازن الطائفي في البلاد وتأجج الصراع المذهبي السنّي- الشيعي من جهة والصراع القومي العربي-الإيراني من جهة أخرى.

واعتبرت أن أزمة الدولة في لبنان هي جزء من أزمة الدولة الوطنية الفاشلة التي نشأت في المنطقة العربية بعد الاستعمار، ومن أكبر المشاكل التي يواجهها هي لجوء مختلف مكوناته إلى الخارج لتأمين مصالحها إضافة إلى انعدام وحدة الرؤية بينها حول ما يجب اعتباره تهديداً للأمن القومي وعدم وجود عقيدة وطنية لبنانية جامعة واعتماده الديمقراطية التوافقية كنظام بشكل غالباً ما يعطل الدستور لصالح الميثاق ويجعل القوانين استنسابية وخاضعة للتأويلات المتناقضة. يضاف إلى ذلك مصادرة حزب الله للدولة بحكم امتلاكه السلاح والتناقص في دوره كونه من جهة طرفاً لبنانياً وجزءاً من الحكومة والحكم، ومن جهة أخرى يتصرف كقوة خارجة عن الدولة تأتمر بأوامر دولة أجنبية لها أجندتها الخاصة ومصالحها الأمنية والقومية.

ورأت أن تدخل حزب الله في الحرب السورية "جرّ الدولة في أذياله" على الرغم من أنها نأت بنفسها عن هذه الأزمة وتسبب في تفكيكها وإضعافها، إذ تحت شعار التوافق باتت اللعبة السياسية موجهة من أمرين: الأول هو المحاصصة العلنية وتقاسم مقدرات البلد الاقتصادية من قبل جميع أركان السلطة، مقابل قبول الأمر الثاني وهو إمساك حزب الله بمقدرات الوطن وتخطيه الحدود الوطنية للتدخل عسكرياً في دول عربية أخرى. وقالت إن حزب الله "أخذ بالديمقراطية التوافقية إلى أبعد حدود مساوئها إذ بعد أن كان باستطاعة الحكم ومؤسساته التوصل إلى تفاهات ضمن آلية الأثرية والأقلية التي لم تكن ذات طابع طائفي أو مذهبي صرف، أصبح يتم اللجوء إلى الفيتو الضمني وغير المعلن وتعطيل انتخاب رئيس جمهورية وعرقله الانتخابات النيابية".

وذكرت أن ما فاقم الوضع هو عبء حجم اللجوء السوري والموقف الداخلي غير الموحد حياله، ما منع وضع استراتيجية وطنية تنظم هذا الوجود وتحدّ من تداعياته الاقتصادية والأمنية والاجتماعية على الطرفين، إضافة إلى تأجج الصراع السنّي الشيعي ونشوء مشكلة الهوية الوطنية مقابل الهوية الدينية والمذهبية. وختمت بالقول إن لبنان الذي نعرفه ربما يكون قد انتهى، لكن ذلك لا يعني "أن لبنان السيد الحر والمستقل قد انتهى. فعلى الرغم من أن جميع الاحتمالات مفتوحة الآن في ظل خطر تجدد حرب مع إسرائيل واستمرار الحرب السورية وإعادة تشكيل ديمغرافيا المناطق الحدودية المتاخمة في البقاع الشرقي الغربي ما يفتح احتمال تقسيم أو فدرلة لبنان، فذلك لا يعني أن لبنان كوطن لجميع مواطنيه قد فقد دوره ومعناه للأثرية المدنية الصامتة". ما يحتاج إليه لبنان للخروج من أزيماته هو التخلص من النظام الطائفي وتحقيق دولة مدنية تصون التعدد، وتشكل نموذجاً إرشادياً للمنطقة العربية ودولها".

أعطى منسى الكلام **للينا الخطيب**، التي تحدثت عن تداول الكلام حول خطة أميركية-أردنية وبمباركة روسية، لاستحداث مناطق آمنة جنوب سوريا بهدف مهاجمة دير الزور، وإيران قلقة بهذا الشأن إذ أنها تخطط بدورها للدخول إلى دير الزور من جهات مختلفة، منها العراق. وقالت إن حزب الله صرّح أنه سينسحب من الحدود الشرقية للبنان، ولكن ما يقوم به فعلياً ليس انسحاباً بل إعادة انتشار وذلك تحضيراً لمعركة دير الزور. وأضافت: "ما يحصل ليس انسحاباً بل على العكس تعزيزاً لتدخل حزب الله وتدخل الميليشيات الشيعية العراقية في سوريا، ما سيعمق من حجم التدخل الإيراني ويزيد من نفوذ طهران في سوريا". وتحدثت أيضاً عن عمليات التشييع الجارية، إضافة إلى التغييرات الديمغرافية التي تحصل معتبرة ذلك "فضلاً جيداً من السياسة الإيرانية لاستمرار تأمين وصول مساعدتها إلى حزب الله عبر سوريا".

واعتبرت أن إيران عمدت إلى تثبيت نفوذها في سوريا شعبياً ليستمر مستقبلاً مهما كان شكل النظام. وأوضحت أن هذه الميليشيات الشيعية لن تختفي في حال التوصل إلى حلّ إذ أنها بدأت بتأسيس مؤسسات غير حكومية لتجذير وجودها السياسي والاقتصادي والاجتماعي في سوريا، وتشبه هذه الطريقة تلك التي اعتمدها إيران في لبنان. وعليه، رأت أن تدخل حزب الله في سوريا طويل الأمد حتى لو خفف مستقبلاً من تواجد العسكري فيها. وكشفت أن حزب الله خلق مناطق شيعية على الحدود مع سوريا تهدف إلى ترك الحدود مفتوحة، إضافة إلى وجود تنافس روسي-إيراني يمكن أن يتفاقم مستقبلاً ويؤثر على لبنان. وأضافت أن روسيا تريد أن يكون في سوريا دولة قوية بينما تسعى إيران إلى تفويض هذه الدولة بما يخدم طموحها في التوسع وتثبيت نفوذها. "لا بدّ من أن ينتهي الأمر بحدوث نزاع بين الدولتين، ما يؤشر الى احتمال استمرار النزاع السوري ويترك

تداعيات كبيرة على لبنان"، مؤكدة أن مناطق تخفيض التصعيد ليست مناطق آمنة ولكن طريقة جديدة لإدخال النفوذ الإيراني إلى مناطق لا نفوذ لها فيها كإدلب مثلاً. وختمت قائلة: "لا أرى بوادر إيجابية بالنسبة للبنان".

بعد فتح باب النقاش وجه منسى إلى المتحدثين أسئلة تمحورت حول تداعيات التغيير الديمغرافي الجاري في سوريا على لبنان وبخاصة في ظل وجود سلاح حزب الله، وتداعيات النزوح السوري على التوازن الطائفي والديمغرافي في لبنان وعلى فعالية حزب الله، لا سيّما وان أغلب النازحين من الطائفة السنية، وأخيراً إذا كانت الأزمة الحالية التي يمرّ بها لبنان لجهة قانون الانتخاب هي أزمة تقنيات أم أزمة كيان.

رداً على بعض من هذه الأسئلة قالت فياض إن حزب الله لم يحسب حساب أزمة النزوح السوري بحجمها الحالي، والنازحون ليسوا فقط من الطائفة السنية وهم جميعاً لأي مذهب انتموا يعيشون في ظروف صعبة جداً. هذا الأمر سيؤدي إلى انفجار ويهدد السلام والأمن الاجتماعي. وتحدثت عن قنبلة موقوتة تتمثل في عدم التحاق شريحة واسعة من الأطفال النازحين في المدارس، متساءلة عن مستقبل هؤلاء ومؤكدة أن المسؤولين في لبنان لا يرب نادمون على عدم إنشاء مخيمات للنازحين منذ البداية والسماح لهم بالإنفلاش في جميع المناطق.

بدورها، أشارت الخطيب إلى أنه علينا ألا ننسى أن العديد من النازحين السوريين في لبنان هم موالون للنظام السوري وبالتالي لحزب الله، مرجحة أن تكون "عملية التشييع جارية أيضاً في لبنان".

أما حداد، فقال إن حزب الله يملك منظومة عسكرية وعلاقة عضوية مع دولة إقليمية، ما يمنحه ميزات لا تتوفر لدى أي فريق سياسي آخر. وأضاف أن لبنان قام عبر تاريخه ليس فقط على التوازن المذهبي السنّي الشيعي بل أيضاً على التوازن بين المسلمين والمسيحيين. والإجابة عن تأثير التغييرات الديمغرافية التي تحصل في سوريا أو وجود أغلبية سنية بين النازحين على لبنان، تبقى مرتبطة بما ستؤول إليه الأزمة السورية. "إذا لم يتم التوصل إلى حلّ لها، من المحتمل أن يبقى في لبنان كل النازحين الذين دخلوا إليه".

وطرح الحضور الأسئلة التالية:

- هل تعتقدون أن القوى السياسية التي تُفصل القانون الانتخابي وفقاً لمصالحها تنتظر ما ستؤول إليه الأزمة السورية والأحوال في المنطقة لتغيير الكيان وليس فقط قانون الانتخابات؟
- هل سنشهد تشكلاً جديداً للحدود السورية واللبنانية على حد سواء؟
- ما هو مصير المولودين السوريين الجدد الذين لا يملكون أي أوراق ثبوتية من بلادهم ولا إفادات من الدولة اللبنانية؟
- سؤال إلى الخطيب: هل يجب ربط ما ذكرته عن دير الزور بما يحصل في الموصل؟
- يوجد بين المليون ونصف المليون نازح سوري ما لا يقلّ عن 100 ألف شخص مدربون عسكرياً. ما هو تأثير هؤلاء على لبنان؟
- حزب الله خلق مبرراً لوجوده في سوريا: هل يمكن أن يستعمل وجود النازحين السوريين في لبنان كذريعة أخرى للإبقاء على سلاحه في الداخل؟

وفي رده، وافق حداد مقولة أن إجراء الانتخابات في لبنان مرتبط بما ستؤول إليه توازنات المنطقة "علماً أنني أتوقع أن ينتهي هذا الموضوع بنشيت الأمر الواقع الراهن". وأضاف: "نتنظرنا أزمة ديمغرافية إذا لم يعد السوريون إلى بلادهم ويبقى الخوف الأكبر هو من استمرار عدم وضوح السياسة التي ستعتمدها الإدارة الأميركية الجديدة حيال إيران، وما سيكون عليه وضع حزب الله في "هذه السجادة الإيرانية".

أما فياض، فقالت إن النظام السياسي اللبناني أصبح توافقياً بأسوأ ما لهذه الكلمة من معنى. الأمن ما زال مستتباً حتى الآن في لبنان لأن لا القوى الإقليمية ولا القوى الدولية تريد زعزعة الوضع خوفاً من حصول نزوح جديد للسوريين. فلا أحد يمتلك الوقت ولا الرغبة في معالجة أزمة أمنية جديدة في لبنان.

من جانبها، توقعت الخطيب أن تنتج الإدارة الأميركية نحو المزيد من الضغط على إيران في سوريا من خلال تأكيدها على محاربة داعش كمجتمع دولي وإيران قلقة من ذلك. "لا ندرى ما ستكون عليه ردة فعل طهران" إذا ما حاولت الولايات

المتحدة انتزاع ذريعة محاربة الأصولية منها لكف يدها في سوريا . وتابعت: "ما يحصل اليوم هو محاولة فتح خط مباشر في المنطقة الشرقية بين سوريا والعراق، وما قام به حزب الله على الحدود الشرقية للبنان ليس انسحاباً بل تجميع مقاتليه لنشرهم في دير الزور تحضيراً للمعركة التي ستندلع هناك. قد تكون إيران تحضر نفسها للخسارة العسكرية في سوريا ولكن هي غير مستعدة للخسارة الاجتماعية".

وعلى مأدبة الغداء، تحدث **ميشال دوكلو**، رئيس الأكاديمية الدبلوماسية الدولية في باريس بعد أن قدمه الرئيس أمين الجميل كمتحدث رئيس في المؤتمر.

بدأ دوكلو كلمته بالتأكيد أنه سيتحدث كدبلوماسي ولن يصل إلى "العمق الأكاديمي الذي وصل إليه زملائي في الجلسات السابقة". وقال إن أي حديث عن العالم العربي اليوم يفترض الحديث عن سوريا وعن احتمال وجود فرص لحل هذه الأزمة وكيف يمكن لنا أن نستغلها. وأضاف هناك أربعة أسباب تدفعنا للاعتقاد بوجود حل سياسي: السبب الأول هو روسيا والتي تحتاج من جهة إلى التوصل إلى حل سياسي بعد الانتصار العسكري الذي حققته إذ أنها تسعى كدولة عظمى إلى الخروج من سوريا بعد تأمين استتباب الأمن فيها، كما تحتاج من جهة أخرى إلى تخفيض فرص استمرار تدخلها العسكري في سوريا. السبب الثاني هو عودة الدور الأميركي مع الإدارة الجديدة. في عهد أوباما انسحبت الولايات المتحدة كلياً من المنطقة وفيما عدا الاتفاق النووي مع إيران لم يشهد هذا العهد أي تدخل أميركي جدي في مسار الأزمات الإقليمية. الضربة التي نفذتها إدارة ترامب مؤخراً في سوريا، تجعلنا نعتقد أن أميركا بصدد استعادة دورها كدولة عظمى. السبب الثالث هو عودة التوازن إلى النظام الدولي مع عودة الولايات المتحدة إلى لعب دورها، كما إلى النظام الإقليمي بين حلفائها السنة في المنطقة وإيران. أما السبب الرابع والأكثر أهمية، فهو بلوغنا نهاية المرحلة الأولى من حربنا ضد داعش. خلال السنوات الأخيرة، كانت الدول الغربية تركز على القتال ضد داعش. اليوم سنستعيد التوازن بعد هزيمة داعش وسيعيد هذا النصر ضدها أنظار العالم الغربي إلى الأزمة السورية وإلى الأسباب الحقيقية التي أدت في البداية إلى اندلاعها.

وتساءل كيف يمكننا استغلال نافذة الفرص هذه؟ وأضاف "يمكننا ذلك عبر استعادة تجربة السلام الروسية الفاشلة في حلب علنا نستدرك الأخطاء التي حصلت". وتابع: "ما جرى في حلب كان انعكاساً لنوع من التوافق التركي الروسي. حلب لم تكن لتسقط لو لم تغير تركيا سياستها باتجاه قرار التقليل من الأضرار. قبلت روسيا بدورها بالخطوة التركية مقابل قبول تركيا بعدم التصدي للمليشيات التي تدعمها. وقبلت تركيا ببقاء الأسد ولو لفترة قصيرة ولم تعارض إيران هذا التوافق مع أنها كانت إلى حدّ ما حذرة منه". وأوضح أن الهدف من معركة حلب لم يكن إحلال السلام بل شق المعارضة وجلبها إلى طاولة المفاوضات وهي بأقصى درجات ضعفها.

لم يتحقق السلام في حلب لأن حلفاء روسيا على الأرض وأولهم النظام السوري، لم يتخذوا الخطوات اللازمة التي كان من الممكن أن تؤدي إلى حصول السلام. بل على العكس استأنفوا هجماتهم ولم يرق النظام بأي مبادرة لصالح إطلاق المفاوضات والتوصل إلى حلّ سياسي. المفاوضات الغربية لروسيا زهّلوا مما آلت إليه الأوضاع في حلب، خصوصاً أنهم اعتقدوا للوهلة الأولى أن مبادرتها لإحلال السلام ستنتج. وقال إنه خلال هذه الفترة، كانت الإدارة الأميركية السابقة تدير بوجهها عن الموضوع السوري وكان أوباما يعتقد أن أي تدخل عسكري أميركي في سوريا قد يؤدي إلى عواقب وخيمة لجهة العلاقات مع روسيا. ولكن حصول مجزرة خان شيخون، جعل من المستحيل على الإدارة الجديدة التفاوض عما جرى. إلى جانب الأسباب الظرفية التي حالت دون حصول السلام الروسي في حلب، هناك أيضاً أسباب أخرى أهمها موقف الفصائل السورية المعارضة والدول السنية التي لم تكن لتقبل بهذا السلام دون الحصول بالمقابل على شيء لا سيما لجهة الحدّ من النفوذ الإيراني.

اليوم، لم يعد الوضع القائم يسمح بالتطلع إلى المفاوضات دون التطرق إلى قضية الميليشيات الشيعية وطبيعة النظام ونفوذ إيران وتواجدها في سوريا. وأردف: "إن التعاون الروسي الأميركي يجب أن يتواصل ولا بدّ الآن من المضي قدماً في إقامة المناطق الآمنة، وما يشكّل الإطار الأول لكل حل سياسي هو الحوار بين جميع الأطراف المعنية وعودة السياسة الأميركية إلى مسارها الطبيعي". أما الإطار الثاني للحل السياسي فهو انتقال السلطة في سوريا. الدول التي تريد رؤية سقوط الأسد لن يتحقق مطلبها بين ليلة وضحاها، كما أن استمراره في الحكم غير مقبول. "علينا إيجاد حل وسط". وتابع: "من ناحية أخرى لا بدّ لكل طائفة من أن تحصل على ضمانات بالنسبة إلى أمنها وأنها لن تتعرض إلى أي مجازر أو عمليات انتقام". الروس لديهم تأثير على دمشق وعلى نظام الحكم فيها والطائفة العلوية ليست بالضرورة داعمة لإيران ولنفوذها في سوريا. لا بدّ من التفاوض حول انتقال للسلطة على مراحل يلعب فيها الروس دور المحفّز (catalyseur).

الإطار الثالث هو التوصل إلى توافق بين إيران والدول العربية وبين السنة والشيعية وهنا قد يكون للدول الأوروبية وبخاصة فرنسا دوراً لتلعبه، وهي قادرة على التأثير في هذا المجال. وختم قائلاً: "اعتقد أن فرنسا قد تساهم أيضاً في تصحيح مسار السياسة الأميركية في المنطقة، وعلى أوروبا أن تعمل أيضاً كوسيط بين إيران والولايات المتحدة لتفادي وقوع أزمة بين البلدين. من مصلحة الجميع التفاهم مع إيران على أن تلتزم هذه الأخيرة بتغيير سياساتها التوسعية في المنطقة وبخاصة في سوريا. الأمر قد يتطلب وقتاً طويلاً ولكن لا بدّ من أخذ القرار إذا كنا نريد وضع نهاية للحرب السورية وإلا ستستمر هذه الحرب إلى أمد غير معروف. من الضروري أن نعي جميعاً فداحة المشكلة لنتمكن من إيجاد حلول لها، فاستمرار الحرب في سوريا سيؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة والعالم وقد يهدد أيضاً روسيا نفسها".

وعقب هذه المداخلة طرح سؤال حول المفهوم الأوروبي "للمتد" والنظرة الفرنسية إلى المشرق أي Levant؟

وردّ دوكلو بقوله، إن عدم التدخل الأميركي ساهم في استفحال ظاهرة الجماعات المتطرفة وتفكيك المنطقة. وأكد أن التوجهات في المنطقة كانت في السابق وطنية وعلمانية وما زال يوجد اليوم وطنيون لا يؤيدون الجماعات المتطرفة وعلينا إعادة بناء قوة وطنية علمانية في سوريا للخروج من الأزمة. وحول نظرة فرنسا إلى المشرق قال إن فرنسا لا تريد سوى السلام، "ونحن مستعدون لنعمل ما في وسعنا لتحقيقه ويعود للأوروبيين مسؤولية المساهمة في إعادة بناء الدول في المنطقة. الأسد دمر الدولة السورية وحتى إذا ما اعتبرنا ان الولايات المتحدة ستتدخل من جديد فإن بناء الدول هو مهمة الأوروبيين وليس الأميركيين".

بدأت الجلسة الثالثة بعنوان "أزمة الدولة العربية: التدخل الخارجي داء أم دواء؟"، بتعريف منسقتها دوروثي شميت، مديرة برنامج تركيا والشرق الأوسط في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية بالمتحدثين فيها، ألبرتو فرنانديز، نائب رئيس معهد بحوث إعلام الشرق الأوسط في واشنطن العاصمة، ليث كبة، مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الصندوق الوطني للديمقراطية في واشنطن العاصمة وحسن منيمنة.

قالت شميت إن الولايات المتحدة كانت في خضم اهتمام كل المداخلات منذ الصباح واسمحو لي أن أبدأ بالقول إن أزمة الدولة موجودة في الشرق الأوسط بمستويات مختلفة وعلينا البحث عن أشكال الدولة وأي دولة نريد، إذ لكل طرف من الأطراف المعنية في الشرق الأوسط وخارجه مفهومه الخاص في هذا المجال ولديه مصالحه يعمل على حمايتها.

بدأ ألبرتو فرنانديز بشكر بيت المستقبل ومديره التنفيذي سام منسى على دعوته للمؤتمر، وقال إن أحد الأخطاء التي تقع بها عند تحليل السياسة الخارجية هو حصر أسباب حدث ما في سبب واحد. وأضاف أنه عندما يتم الحديث عن سبب أزمات الشرق الأوسط، غالباً ما يركز الكلام إما على "وجود مؤامرة خارجية" أو "أخطاء القيادات واللاعبين المحليين"، أما الحقيقة فهي غالباً ما تقع بين وجهتي النظر هاتين. وتابع أن جميع الدول مهما كان وزنها الحقيقي، تسعى إلى استعراض قوتها والتأثير على صناعة القرار الدولي، وتقوم بذلك إما بهدوء وبطريقة غير مباشرة وإما من خلال استعمال العنف. القوى الأجنبية تتدخل لأنها قادرة على ذلك وغالباً ما يكون دافعها مزيجاً من المصالح الخاصة والمثالية.

وتساءل إذا ما كان التدخل الأجنبي في الدول العربية هو الداء أو الدواء. وقال: "في الحقيقة، إن هذا التدخل لا هو الداء للأزمات التي تعاني منها المنطقة ولا هو الدواء لها"، فهناك عوامل أخرى وراء هذه الأزمات. تاريخ المنطقة هو تاريخ حرب وتاريخ من التدخل الخارجي، وهي مشكلة ترسخت منذ الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك لا يمكننا التغاضي عن تدخل الدول غير الأجنبية وعن دور القيادات المحلية في الحال التي وصلت إليها المنطقة ولن تتمكن شعوب الشرق الأوسط من الخروج من هذه الحال ما لم تعدم أولاً إلى فهم وإدراك المشاكل التي تعاني منها.

وتحدث عن عدة مراحل مرّ بها التدخل الأجنبي أولاًها مرحلة الصراع بين الشرق والغرب وثانيها مرحلة الحرب الباردة والتجاذب السوفيياتي الأميركي وثالثها مرحلة القطبية الواحدة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيياتي حيث اعتقد الغرب أن باستطاعته تغيير الأنظمة الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط وإقامة أنظمة ديمقراطية فيها تستنسخ الأنظمة الغربية. وإذ أكد أنه ليس من واجب الحكومة الأميركية إصلاح المجتمعات المفككة، قال إن الإدارة الحالية ستتعامل بشكل مختلف مع المنطقة، وستتشدّد الحكومات الغربية بشكل عام أكثر وستعمل بجهد أكبر لوضع حدّ لهذه الأزمات.

وختم قائلاً: "لم يعد بإمكان الغرب التغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تجري وهذه الانتهاكات هي التي تجيش الغرب اليوم. الرئيس أوباما لم يكن مهتماً بالعودة إلى العراق لكنه اضطر إلى ذلك بسبب التطرف وانتهاك حقوق الإنسان. أما الجانب الآخر لتأثير الغرب فسيكون بعملية إعادة بناء الدول".

أخذ المنصة ليث كبة وبدأ مداخلته بالقول إنه كناشط سياسي معارض ومناضل ضد نظام صدام حسين، يفهم "لماذا نضطر أحياناً إلى استدعاء التدخل الأجنبي"، وعلى الرغم من أن الأميركيين كانوا محتلين فقد كان العراق بحاجة إلى وجودهم. وأضاف: "نستدعي التدخل الأجنبي عندما يكون الوضع في بلدان معينة قد وصل إلى حد فشل الدول ما يهدد استقرار دول أخرى".

التدخل الأجنبي بأشكاله المتعددة، سواء كان مباشراً أو غير مباشر، ناعماً أو خشناً، عبر عقوبات عسكرية أو اقتصادية، هو حقيقة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما هو حقيقة في جميع أنحاء العالم وعلى مر التاريخ. وإذا كان التدخل الأجنبي مرتبطاً تاريخياً بدول الاستعمار فهو اليوم لم يعد كذلك ولم يعد مقتصراً على القوى الغربية. وأعطى مثلاً على ذلك تدخل سوريا في لبنان وتدخل إيران في العراق وتدخل مصر في ليبيا وتدخل السعودية في اليمن. وأضاف أنه في عالم اليوم حيث باتت مجمل الأمور مترابطة ببعضها البعض، لم يعد بإمكاننا رفض التدخل الأجنبي بشكل مطلق بل علينا أولاً الإحاطة بظروف هذا التدخل لنحكم إذا ما كان تدخلاً إيجابياً أم سلبياً. وإذا ما كان التدخل الغربي في المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى هدف بالدرجة الأولى إلى توسيع نفوذ هذه الدول، فهو اليوم لم يعد كذلك لا سيما وأن معظم التدخلات الغربية تتم تحت مظلة الأمم المتحدة. وعن دوافع هذه التدخلات تحدث عن مخاوف عالمية أو إقليمية مشروعة تنتج عن قضايا حيوية متعددة كالإرهاب ومصادر الطاقة وتهديد الأمن القومي وحقوق الأقليات وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان والكرارث والأزمات الإنسانية إلخ...

وتابع أنه خلال العقدين الأخيرين، شهدنا تصاعداً للتدخل الأجنبي في المنطقة استتبع سجالات كثيرة حول إذا ما كان هذا التدخل مفيداً أم ضاراً لجهة مساهمته في حل أزمات المنطقة أم مفاقمته لها. وعن الأسباب الجذرية لأزمات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قال كبة إنها تكمن في سوء الحكم، والثقافات السياسية التي عفا عليها الزمن، والتسامح إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. الحل الأمثل هو في التصدي من الداخل لهذه الأزمات، إذ أثبتت التجارب أن تولى دولة لمهام بناء الدولة في بلد آخر يتمتع بالسيادة هو خطأ. ولكن عندما تفشل الحكومات في ذلك ويؤثر هذا الفشل على الدول الأخرى، ماذا ينبغي فعله؟ "في هذه الحال، لا بد من اللجوء إلى الخارج وطلب المساعدة على بناء الدولة ولم تعد ذريعة السيادة تنفع مع عمق الأزمة والفشل الداخلي في حلها من جهة وإمكانية تأثيرها على استقرار الإقليم وحتى الاستقرار العالمي من جهة أخرى. لم يعد مسموحاً استخدام السيادة كغطاء للدفاع عن الأنظمة السياسية الفاشلة"، معتبراً أنه غالباً ما يعمد الحكام أنفسهم لاستخدام هذه الذريعة لتأمين بقائهم في الحكم. وأكد أنه من مصلحة الجميع مساعدة المنطقة على بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق سيادة القانون ونشر ثقافة احترام المال العام والشفافية والمساءلة.

ورأى أن النقاش حول إيجابية أو سلبية التدخل الأجنبي يبقى مفتوحاً ونتائجه مرتبطة بموقف الأطراف المختلفة منه: في وقت يرى النظام الحاكم الاستبدادي أن التدخل الأجنبي لبناء دولة مؤسسات هو تدخل سلبي يعمل على إسقاطه، ترى الشعوب في هذا التدخل فرصة لمستقبل أفضل. وفي حين ترى أكثرية إثنية أو مذهبية في التدخل الأجنبي لحماية الأقليات تدخلاً سلبياً ترى فيه هذه الأقليات تدخلاً حيويلاً لاستمرار وجودها. هناك أنواع من التدخل قد تكون هدامة لأنها تعمل على إثارة الفتن الداخلية لتحقق مصالح ذاتية وتوسيع نفوذها. "ما نحتاج إليه هو تدخل ناعم عوضاً عن التدخل الخشن، ولكن يبقى السؤال حول ما إذا كان التدخل الناعم من خلال تمويل مشاريع التنمية كافياً لحل أزمات عميقة ومتشابكة كالأزمات التي تشهدها دول في المنطقة كسوريا والعراق وليبيا واليمن".

أخذ الكلام حسن منيمنة، إذ وافق كبة على تقييمه للتدخل الأجنبي، أكد ضرورة أن نفهم من جهة أخرى نوايا المتدخلين وليس فقط مطالب الذين يستدعون هذا التدخل. وأضاف أن الدول في منطقتنا تتبع نهج الدول السلطوية التي تتلظى وراء الخوف من الثورات وسيادة الفوضى للتضييق على المجتمع المدني ومنع التدخلات الأجنبية التي تدعمه. نذكر على سبيل المثال التشريعات الصارمة في مصر التي تقيد المجتمع المدني والتشريعات التي قوننت المجتمع المدني في العراق بما يتنافى مع مفهوم المجتمع المدني نفسه.

وأكد أن الحق في الحماية الدولية حق مقدس ويجب أحياناً تجاوز السيادة الوطنية لتأمين هذه الحماية كما من واجب المجتمع الدولي التدخل للحماية. واعتبر منيمنة أن سياسة الرئيس أوباما حيال الأزمة السورية جاءت متناقضة، فهو تحدث من جهة عن ضرورة حماية الشعوب ولكنه من جهة أخرى لم يقدّم أي مبادرة في هذا الاتجاه. في عهد إدارة بوش الأب، جاء التدخل الأميركي وفق الواقع المفروض على الأرض وفي حقبة كلينتون تطور هذا التدخل باتجاه تحقيق انسجام بين المصالح والقيم، ومع إدارة بوش الابن برزت فكرة بناء شرق أوسط جديد لا سيّما مع دفع الجالية العربية في الولايات المتحدة باتجاه اعتماد هذه السياسة. في عصر أوباما وانطلاقاً من أزمة سوريا، تمت مراجعة المواقف السابقة وبدأ الواقع يفرض نفسه وجرى الانسحاب من الشرق الأوسط والتخلي عنه. كان يُتوقع أن تقدم إدارة أوباما الدعم للمجتمع المدني ولكن هذا لم يحصل. تراجعت أميركا عن التدخلات بينما أوروبا لا يمكنها فعلياً أن تبقى بعيدة عن الشرق الأوسط.

وشدّد على أهمية مساعدة دول المنطقة للوصول بها إلى الدول الوطنية وهذا النموذج غير موجود في العالم العربي وفشلت محاولات الإصلاح الداخلية كافة. العاميات في لبنان مثلاً، هي ثورات قامت بها المجتمعات المحلية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. هذه الثورات لم تتجح بسبب الفشل في التقيد بالوعود وفشل الدول في تقديم الخدمات للمواطنين. وختم قائلاً: "نحن اليوم على مفترق طرق قد نتوقع دوراً إيجابياً للولايات المتحدة. ما حصل مؤخراً في خان شيخون دفع بالجميع للإلتفات مجدداً وجدياً إلى الأزمة السورية والضربة الأميركية على القاعدة العسكرية ليست سياسية ولكنها إظهار للقوة والحزم ألزم النظام السوري وإيران وروسيا على القول إن أميركا عادت إلى الساحة.

وبعد فتح باب النقاش طُرحت الأسئلة التالية:

- هناك سبب وجيه لا نذكره ابداً بالنسبة لتدخل روسيا في سوريا غير الفراغ الذي أسفر عنه الانسحاب الأميركي وهو الغاز وبيعه إلى أوروبا. إذا لم يتم الاهتمام بحقوق الأقليات الدينية والإثنية في هذه المنطقة فسيستمر الوضع بالتدهور مهما كانت طبيعة الأنظمة، ولن يكون هناك حل لأزماتها ما لم تؤخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الأقليات. التدخل الأجنبي لم يحصل لمساعدة الشعوب بل لمصالح شخصية أخرى.
- قبل ثلاثين عاماً ونحن نتحدث عن التدخل الأجنبي لدعم الديمقراطية: ألا تعتقدون أن التدخل الأميركي في المنطقة في عهد بوش ما كان إلا ردة فعل على أحداث 9/11 ثم شهدنا في عهد أوباما رد فعل على أعمال بوش فكان الانسحاب الأميركي منها؟ في هذا السياق هل من الممكن العودة إلى نقاش أكثر عقلانية مع الغرب وروسيا يتعلق بمعايير نجاح التدخلات ومشروعيتها؟
- هل يؤمن المتحدثون أن الولايات المتحدة ساهمت في ظهور داعش؟ من المعروف أن إسرائيل حليف كبير للولايات المتحدة وما تحاول الولايات المتحدة فعله فقط هو إضعاف إيران. ألم يكن من الأجدى بذل هذا الجهد لتقوية الدول العربية والتوصل إلى سلام بينها وبين إسرائيل؟ ألا يصبّ ذلك في مصلحة الجميع؟
- الدول الكبرى تتدخل دوماً لمصالحها الاقتصادية والمنطقة موقعها استراتيجي ومهم وهي مهد الأديان السماوية الثالث: ألا تعتقدون أن نشوء دولة إسرائيل هو جوهر الصراع وإن الحل العادل للنزاع العربي الإسرائيلي سيخفف من التطرف الديني ومن العنف؟

ورداً على هذه الأسئلة قال فرنانديز إنه بالنسبة إلى إسرائيل "فهي لو لم تكن قائمة لقامت الدول العربية بإنشائها" لأنها تستخدمها كشماعة لتبرير فشلها. "أعتقد أنه من المبالغ فيه استخدام النزاع العربي الإسرائيلي لتبرير المشاكل التي تعصف بالمنطقة وأنصح الجميع باستخدام المرأة ليروا أنفسهم جيداً" والكف عن رمي أسباب هذه المشاكل على الآخرين. هناك عوامل كثيرة أدت إلى بروز داعش، "وأستطيع التأكيد أن لا الولايات المتحدة ولا مخابراتها وراء نشوء هذا التنظيم"، بل مشاكل المنطقة هي من أفرزه وباقي الجماعات المتطرفة، علماً أن تاريخ المنطقة لا يخلو لا من العنف ولا من التطرف وما علينا إلا استذكار أحداث كربلاء عام 1801 عندما قُتل مسلمون على يد من يسمون أنفسهم أيضاً مسلمين".

الخميس 18 أيار/مايو 2017

بدأت الجلسة الرابعة تحت عنوان روسيا في سوريا: عودة للحرب الباردة أم تفويض ضمني؟ بتعريف منسقها جوزيف مايلو بالمتحدثين فيها، إيرينا زفياغيلسكايا، أستاذة وكبيرة الباحثين في معهد الدراسات الشرقية في موسكو وأنور البني، محامي

في مجال حقوق الإنسان في سوريا ومن مؤسسي جمعية حقوق الإنسان السورية، وفريديريك شاريلون، بروفيسور العلوم السياسية في جامعة أوفرن، فرنسا.

قال مايلا إن موضوع هذه الجلسة مهم جداً إذ تلعب روسيا حالياً دوراً مهماً جداً في الشرق الأوسط ودورها تاريخي في المنطقة وطموحاتها فيها ليست جديدة. في الحديث عن سايكس بيكو ننسى دائماً أنه كان لروسيا القيصرية دور كبير في هذه الاتفاقية، لا سيما مع اهتمامها الكبير بالأماكن المقدسة وعلاقتها مع السلطنة العثمانية. ولا يمكننا أيضاً أن نتجاهل أنه ربما لو لم تقم الثورة البولشيفية لربما كانت إسرائيل غير موجودة اليوم نظراً لمعارضة روسيا القيصرية وفرنسا آنذاك لوعدها بلفور.

أخذت إيرينا زفياغيلسكايا الكلام معقبة على ما قاله مايلا بالتذكير أن روسيا هي من أخرج اتفاقية سايكس بيكو السرية إلى العلن. وقالت إننا نعيش حالياً في مرحلة انتقالية من الصعب التنبؤ بما ستؤول إليه خاصة في منطقة الشرق الأوسط وفي ظل المشاكل التي تعاني منها. روسيا ليست اللاعب الوحيد في المنطقة التي شهدت تاريخياً تدخلاً للدول والقوى العظمى. وأضافت: "التساؤل حول سبب وجود روسيا اليوم في الشرق الأوسط وتدخلها العسكري في سوريا جوابه بسيط: وقف عمليات تغيير الأنظمة الجارية في المنطقة على يد الولايات المتحدة وحلفائها في الناتو، حفاظاً على بنية الدول وكياناتها ومؤسساتها. صحيح أن الأنظمة في المنطقة استبدادية وتتعامل مع مقومات الدول وكأنها ملك لها، ولكن لم يكن هناك من خيار آخر إذ وجود نظام ودولة أفضل بكثير من انهيار الدولة". واعتبرت أن تغيير الأنظمة في كل من العراق وليبيا أسفر عن فوضى عارمة وموجة من النزوح والتهجير ونشوء الجماعات المتطرفة واتساع سطوتها. لذلك، أضافت، لم يكن أمام روسيا من خيار سوى التدخل لحماية الدولة السورية ومنع انهيارها لأنها لو انهارت ستكون تداعيات ذلك على المنطقة بأكملها "كارثية". وأكدت أن التدخل الروسي في سوريا شكّل نقطة تحول في هذه الحرب وأعاد توازن القوى، ما سمح بانطلاق عملية المفاوضات في جنيف.

من جهة أخرى، قالت إن روسيا أرادت من خلال تدخلها في سوريا إظهار نفسها كلاعب دولي لا يمكن الاستغناء عنه وبخاصة مع وجود التحالف الأميركي الأوروبي ضد الإرهاب وفشل انضمام روسيا إلى هذا التحالف. حاولت روسيا في هذه الفترة التعاون مع الولايات المتحدة لفتح القنوات الدبلوماسية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مؤسسات الدولة. بالنسبة إلى مفاوضات الأستانة والجدل الدائر حولها لا سيما لجهة ما يُقال عن سعي روسيا إلى البروز كالرعي الأساسي لها، قالت: "أود الإشارة إلى أن هذا الموضوع ليس بصحيح إذ أن الأمم المتحدة كانت موجودة في هذه المفاوضات بشخص مبعوثها ستيفان دي ميستورا، كما شكلت رכיصة مهمة لمسار مفاوضات جنيف". واعتبرت أن روسيا تنازلت حين قبلت بوجود أطراف من المعارضة في هذه المفاوضات، وبعضهم من المنظمات الإرهابية، لقناعتها أن وجودهم كان مهماً للتوصل إلى حل يُثبت الاستقرار في سوريا. وتحدثت زفياغيلسكايا عن موضوع آخر مثير للجدل هو العلاقات الروسية الإيرانية، وأشارت إلى أن إيران جارٍ مهم جداً لروسيا "ونتعاون معها في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم على الرغم من وجود اختلافات بيننا لا سيما في بحر قزوين". في ما يتعلق بالوضع السوري، أكدت أن أهمية سوريا بالنسبة لروسيا هي بأهمية آسيا الوسطى، ولذلك أرسلت قواتها إلى هناك لحماية الدولة ومنع انهيار مؤسساتها. وأضافت: "لا أفهم لماذا ينتقد الجميع التعاون الروسي الإيراني ولا ينتقدون التقارب العراقي الإيراني؟ إذا كانت الدولتان تحاربان الإرهاب فلماذا رفض تعاونهما والتشكيك به؟؟".

وختتمت مذكراً بأن روسيا هي من أطلق فكرة وقف إطلاق النار وإنشاء مناطق تخفيف التصعيد يُمنع على الجيش السوري استخدام طائراته فوقها، وتنتشر فيها قوات دولية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. واعتبرت أن هذا الطرح عملي وأرادت منه روسيا تحسين علاقتها مع الإدارة الأميركية الجديدة وإيجاد توافق مع الولايات المتحدة حول المسألة السورية.

وقبل أن يعطي الكلام إلى أنور البني، قال مايلا إن زفياغيلسكايا اعتبرت في مداخلتها أن تغيير النظام في ليبيا وما استتبع ذلك من فوضى وعدم استقرار و بروز الجماعات المتطرفة، هو ما دفع روسيا إلى التدخل في سوريا لمنع تغيير النظام فيها، كما سلط الضوء على العلاقات الروسية الإيرانية والعلاقات الروسية مع الإدارة الأميركية الجديدة.

بدأ أنور البني مداخلة بشكر بيت المستقبل على دعوته إلى المؤتمر "وتسهيل قدمه إلى لبنان". وقال: "أريد البدء بالتعليق أن البعض يعتبر التدخلات الخارجية خطأ أو نقيصة. أنا اعتبرها ضرورة وبخاصة أن العلاقة بين الخارج والداخل هي علاقة ديباليتيكية. المشكلة تكمن في المصالح الكامنة وراء هذه التدخلات وتوجهاتها وهل تصب في مصلحة الشعوب وتأمين حمايتها أو في مصلحة الأنظمة". وأضاف أنه سيتناول موضوع التدخل العسكري الروسي في سوريا من الجانبين القانوني والسياسي. وأكد أنه من الناحية القانونية، يُعتبر تدخل روسيا العسكري في سوريا غير قانوني على الرغم مما تدعيه روسيا



من أن هذا التدخل جاء بناءً على طلب الحكومة السورية واستناداً إلى اتفاقات بين البلدين. وأوضح أن هذه الاتفاقات تسري عندما يتعرض البلد لاعتداء خارجي وتصبح لاغية عندما تُنفذ لمصلحة فريق من السوريين ضد فريق آخر. وتابع: "لو أنت روسيا لحماية سوريا ضد الهجوم الإيراني مثلاً، لكان دخولها قانوني. أما أن تتدخل لحماية زمرة حاكمة ضد قسم من الشعب السوري فإن وجودها يُعدّ وجوداً ميليشيائياً لا يجيزه أي قانون"، معتبراً أن العمليات العسكرية التي تقوم بها روسيا حالياً هي قانوناً جرائم حرب. من الناحية السياسية، رأى أن التدخل الروسي في سوريا لم يأت للأسباب التي ذكرتها زميلتنا زفياغيلسكايا، واصفاً هذه الأسباب بالمسوغات الإعلامية فقط. سوريا ليست قريبة من روسيا وما يجري فيها لا يهدد أمنها واستقرارها بشكل مباشر، وما يهم موسكو في سوريا هو حاجتها إلى قاعدة على البحر المتوسط والمعارضة لم ترفض ذلك بل عرضت على روسيا قاعدتين. وأردف أن هدف روسيا من وراء تدخلها في سوريا هو امتلاك ورقة تفاوض عليها المجتمع الدولي وتقايضه على أوكرانيا والبلاد المجاورة لها، وهنا "يكمن مربط الفرس". روسيا تدخلت إثر اتفاقية الفوعة، كفريا والزبداني، لشعورها أن إيران بدأت تلعب دوراً كبيراً في سوريا، فجاء تدخلها أولاً ضد إيران وللحدّ من توسع نفوذها في سوريا. واعتبر أن "جلّ ما تحلم به روسيا هو أن تعتمد الولايات المتحدة كضابط في المنطقة لمقاومة واشنطن في قضايا أخرى تهمها. جاءت روسيا إلى سوريا لتتبع الغرب الحلّ السوري، ولكن للأسف الغرب لم يشتر من روسيا ولم يغيّر حرفاً واحداً من موقفه بالنسبة إلى أوكرانيا، فما كان من الروسي إلا أن بالغ في تدخله في سوريا ليضغط أكثر على الغرب".

ووصف البني لقاء الأستانة بأنه "لقاء الضعفاء"، لأن إيران وروسيا وتركيا هي دول تخلى الغرب عنها وحتى الأمم المتحدة رفضت الأخذ بعين الاعتبار ما نتج عن الأستانة. وختم قائلاً إن التدخل الروسي لا يهدف إلى وقف الحرب السورية ولكن "كما سبق وقلت، ما تريده روسيا هو ورقة لمقاومة الغرب. أما بالنسبة إلى ما تسوّقه حول مساعها لوقف الإرهاب والقضاء على الجماعات المتطرفة، فاسمحوا لي بالقول أن نتيجة الممارسات الروسية جاءت معاكسة إذ أنها أسفرت عن تغذية التطرف والإرهاب وترسيخ حاضنته. من يحدد نهاية التدخل الروسي في الأزمة السورية هو الغرب وما إذا كان سيبادر إلى وضع استراتيجية لإنهاء هذه الأزمة".

شكر مايلا البني على مداخلته وأعطى الكلام لفرديريك شاريون، الذي بدأ بشكر كل من بيت المستقبل ومؤسسة كونراد آديناور على دعوته للمشاركة في هذا المؤتمر، موضحاً أنه سيقدم وجهة النظر الأوروبية حيال التدخل الروسي في سوريا. وقال إنه من زاوية العلاقات الدولية، حصل التدخل الروسي في سوريا في وقت حساس بسبب فقدان الثقة بإرادة الولايات المتحدة على التدخل لحماية حلفائها والشك في نوايا إدارة أوباما حيال المنطقة. تعزّزت قوة بوتين على ساحة العلاقات الدولية عامي 2015 و2016 وتغيّر الوضع كثيراً في سوريا حيث فقد النظام قوته وبدأ جيشه يخسر العديد من مواقعه. شكّلت هذه المرحلة فرصة مهمة لروسيا التي كانت تعاني من عزلة دولية بسبب مغامرتها في أوكرانيا.

وأضاف شاريون: "علينا النظر إلى المسألة في هذا الإطار لنتمكن من تحديد الأسباب التي دفعت بروسيا إلى التدخل العسكري في سوريا واستشراف تداعيات هذا التدخل، ولا بدّ هنا من تسليط الضوء على بعض النقاط المهمة المرتبطة بالسلوك الروسي، علماً أن العديد من هذه الممارسات كانت غير مبررة". وتابع: "لطالما قبل إن الروس تدخلوا لحماية شخص بشار الأسد ولكن هذا الأمر غير منطقي لأن بشار الأسد لم يكن يوماً صديقاً لروسيا. وسمعنا أيضاً عن وجود نوع من الاتفاق مع إيران، أي لعب الورقة الشيعية بوجه الورقة السنية، وهذا أيضاً غير منطقي بسبب الوجود السنّي الكبير في روسيا، وما قد يؤدي ذلك من توترات داخلية لديها". وتابع شاريون تنفيذ حجج ثلاث أخرى غالباً ما تُقدم لتفسير التدخل الروسي في سوريا: الحجة الأولى هي أن موسكو لديها قدرة تأثير على الأسد والسيطرة على النظام، لكن هذه الفكرة في الواقع خاطئة لأن التجربة أثبتت أن النظام السوري يتصرف باستقلالية غالباً ما أخرجت روسيا. الحجة الثانية هي أن روسيا تريد تغيير قواعد اللعبة وحلّ الأزمة، لكن شيئاً لم يتغيّر ولم تُحلّ الأزمة لا عسكرياً ولا إنسانياً. الحجة الثالثة هي مكافحة الإرهاب والقضاء على الجماعات المتطرفة، وهذه الحجة لا تقوم أيضاً لأن موسكو لم تستهدف داعش ومثيلاتها في سوريا كأولوية، بل استهدفت فصائل المعارضة المعتدلة.

وقال إن الفكرة الثانية التي يود تسليط الضوء عليها هي منطق العلاقات الدولية البادئة وإطار التدخل الروسي، متسائلاً إذا ما كان تدخل موسكو في سوريا مرتبط في محاولتها تغيير موقف المجتمع الدولي من تدخلها في أوكرانيا. وأوضح أن إرسال روسيا جنودها إلى أوكرانيا دفع المجتمع الدولي إلى عزلها وفرض عقوبات عليها. عبر تدخلها في سوريا، عادت موسكو إلى طاولة المفاوضات الدولية وفرضت نفسها كلاعب أساس بإمكانه فرض الحلول. استفادت روسيا من التردد الأميركي والفراغ الذي تركه في المنطقة لا سيما بعد إعلان أوباما عن خطوط حمراء وعدم قيامه بأي رد فعل عندما خرقت هذه الخطوط، مظهرة للعالم أنه في وقت تخلت فيه الولايات المتحدة عن حلفائها فهي تدعم حلفاءها إلى أقصى حدود.

بالنسبة إلى الانعكاسات الدولية والإقليمية للتدخل الروسي في سوريا، عرضها شاريون كما يلي:

- 1- ظهور تدخلات غير غربية في المنطقة، وهذا أمر جديد إذ غالبية التدخلات الدولية كانت غربية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. أما اليوم فيوجد في سوريا لاعبون إقليميون غير غربيين، في إشارة إلى إيران وتركيا، كما يوجد تنظيمات خارجة عن الدولة مرتبطة بدول إقليمية، بالإشارة إلى حزب الله والمليشيات الشيعية والجماعات المتطرفة.
- 2- أدى محور موسكو إيران تركيا، إلى تراجع الدور العربي وتهميشه.
- 3- إضفاء طابع كوريا الشمالية على سوريا لجهة بقائها كطرف موجود على الساحة الإقليمية والدولية دون أن يلعب دوراً أساسياً.

وأخيراً، ختم شاريون مداخلته بالتحذير من الدعم الذي قد تلقاه موسكو من الإدارة الأميركية الجديدة وبعض الدول الغربية لا سيما في ظل المسعى الأميركي والأوروبي إلى القضاء على التطرف والإرهاب من جهة، والحد من التوسع الإيراني في المنطقة من جهة أخرى.

ومع فتح باب النقاش طُرحت الأسئلة التالية:

- لروسيا مصالح في هذه المنطقة لعل أهمها ضمان استمرار المسيحية فيها وهذا ما تغاضى عنه الغرب، والقضاء على التطرف الإسلامي وعدم تصديره إليها: ألم تفكر موسكو أنها بتحالفها مع إيران جُل ما تقوم به هو تغذية التطرف الإسلامي السنّي الذي تحاربه؟
- ألا تعتقدون أن التدخل الروسي في المنطقة أراح بعض الدول الغربية كما أراح بعض الدول العربية كالأردن مثلاً، لأن المفاوضات في الأزمة السورية باتت قوة دولية وليس الحرس الثوري الإيراني أو الميليشيات الشيعية؟
- إذا كانت روسيا لا تريد التدخل في لعبة تغيير الأنظمة وفرض نموذج سياسي معين على دول المنطقة، فلماذا حوّلت لقاء الأستانة العسكري إلى لقاء سياسي عبر توزيعها على المشاركين العسكريين فيه مسودة لدستور جديد لسوريا؟
- ألا تعتقدون بوجود أجندة خفية لروسيا مرتبطة بشكل أساس بالغاز وبمد أنانيب لتوزيعه؟
- من المفيد بالنسبة للدول أن لا يكون المفاوضات في الشأن السوري إيران فقط ووجود جهة مفاوضة أخرى يمكن الحديث معها. هل ستحاول موسكو أن تكون لاعباً في ليبيا أو بلدان أخرى؟؟
- لماذا تفككت المعارضة السورية وما مقدار مسؤوليتها عما آلت إليه الأمور؟
- هل تعتقدون أن أوباما دبّر لدخول روسيا إلى سوريا؟؟ هل دخل بوتين إلى سوريا نيابة عن أوباما؟ وهل بإمكان روسيا طرد إيران من سوريا؟
- الشعب الروسي عانى أبان الحكم السوفياتي من الاستبداد كما عانت منه الشعوب العربية ما أدى إلى الربيع العربي. فكيف يعقل والحال هذه أن تدعم روسيا ديكتاتوراً يستخدم الأسلحة الكيماوية ضد شعبه لمجرد مطالبته بالحرية؟ ما هو رأي الشعب الروسي بذلك؟

رداً على هذه الأسئلة قالت زفياغيلسكايا حول قضية العلاقات الروسية الإيرانية إن الكثير من التحالفات تكون تحالفات تكتيكية، وأكدت وجود الكثير من التناقضات مع إيران لا سيما في سوريا، إذ أن موسكو لا تؤمن بالحلّ العسكري وتسعى إلى حلّ سياسي للأزمة ولن تدعم رغبة إيران بالبقاء في سوريا لفترة طويلة، "علماً أنه لا يمكننا طردها من هناك حتى ولو رغبتنا في ذلك. إيران جار مهم لنا وعلينا التعاون معها في بحر قزوين وآسيا الوسطى". بالنسبة إلى عرض مسودة لدستور جديد في لقاء الأستانة، قالت إن المشكلة لا تكمن في هذه المبادرة بل في كون النظام والمعارضة لم يقدموا أي رؤية حول سوريا المستقبل التي يريدونها. وأضافت أنه بالنسبة إلى القرم وأوكرانيا، وجهت انتقادات كثيرة إلى روسيا. وتابعت أن الرئيس بوتين ليس أحقماً ويعرف أنه لم يكن بإمكانه إهمال المسألة الأوكرانية. كان يمكن له أن يستخدم مساراً آخر ولكن المنطق الذي اتبعه كان مختلفاً. "واسمحوا لي بالإشارة هنا إلى أن الملك عبد الله الثاني هو من طرح في مقابلة مع واشنطن بوست معادلة أوكرانيا مقابل سوريا، وليست موسكو من طرح ذلك". بالنسبة إلى الغاز، قالت إن روسيا لا تفكر بذلك في الوقت الحاضر "ولدينا غازنا واتفاقيات عدة لتسويقه". وأضافت: "لا أدري إذا كان لدى أوباما مخطط لزوج روسيا في الأزمة السورية، ولكن ما أعلمه هو أن علاقة أوباما بالرئيس بوتين كانت سيئة جداً حتى على الصعيد الشخصي، ولا يمكن أن يكون الرئيس الروسي قد وقع في فخ نصبه أوباما". ودكرت أن روسيا دعمت الربيع العربي في مصر وفي تونس وهي ليست ضده ولكنها ضد

فرض تغيير الأنظمة من الخارج أو من أطراف داخلية مدعومة من الخارج والعبث بمؤسسات الدولة، وهي أيضاً ضد المنظمات المتطرّفة والإرهاب. وختمت بالقول إن لا أحداً في روسيا يتعاطف مع بشار الأسد وطوال فترة حكمه قبل اندلاع الأزمة لم يقم بأي زيارة إلى روسيا، مشيرة إلى أن الرئيس الفرنسي هو من دعاه "إبني العزيز".

أما البني، فاعتبر أننا "ناقش نتائج الأمور وليس أساسها وهو وجود شعوب قامت بثورات ضد الأنظمة الإستبدادية دعمت الدول العظمى بقاءها عقود طويلة. نبحث في لعبة الأمم ونسبنا ثورات الشعوب". واعتبر أن روسيا طرحت موضوع الدستور على عسكريين في لقاء الأستانة للقول إن السوريين لن يتفقوا على دستور جديد والأطراف الإقليمية الموجودة في الأستانة هي من يمكنها إيجاد حلّ والاتفاق على مستقبل سوريا. وأضاف أن الإرهاب استخدم في سوريا كذريعة لإطلاق النار على آخرين. داعش كانت تكبر وتتوسع والقتال كان يدور ضد جهات أخرى من المعارضة. أما عن السؤال حول أين هي المعارضة السورية، "فدعوني أقول إنه تمت تصفيتها لأنها من جهة لم تحضن من قبل أي قوى دولية ومن جهة أخرى تلاعبت بها القوى الإقليمية. فككت المعارضة عمداً وشوهت عمداً، علماً أن تجربة السوريين في المعارضة قتيّة ووجود معارضة في سوريا شيء جديد لأنه عملياً لم يكن النظام يسمح ببناء معارضة بل كان يبنيها مباشرة. ولكن ما زلنا موجودين حتى الآن إلا أن أحداً لم يعطنا مساحة لتنبّث وجودنا، وحتى الآن لا يوجد قرار دولي بدعم المعارضة المعتدلة والمدنية". واعتبر أن مفاوضات جنيف مجرد مسرح دمى للإيحاء أن شيء ما يحصل على مسار الأزمة السورية، تُرك للمعارضة موقع فيه.

ورد دوكلو على إشارة زقياغيلسكايا لوصف الرئيس الفرنسي جاك شيراك بشار الأسد بـ "إبني العزيز" بالقول: "عندما نتحدث عن فرنسا من المفيد أن يكون لدينا بيانات موضوعية. حاولت فرنسا أن تؤثر بشكل جيد على الأسد وحاول الرئيس شيراك مدّ اليد له. لكن ذلك انتهى عند اغتيال الرئيس رفيق الحريري وتم تجميد الحوار بين الأسد وفرنسا. حاول الرئيس ساركوزي أيضاً مدّ اليد له ولكن فشلنا مرة جديدة". وأضاف أنه عندما نتحدث عن الأسباب والمصالح الجيوسياسية لروسيا في سوريا غالباً ما ننسى التقارب بين النظاميين. ما نسمية بمبدأ *Raison d'Etat* غير موجود في البلدين ومغيب على حساب ما نسميه *Raison de Régime*. النظام السوري هو نظام استبدادي، وفي الوقت الراهن الغرب الذي لا يؤمن بالجوء إلى القوة ولا يرغب بتغيير النظام، قوّض صلاحياته إلى قوى إقليمية حتى وصلت الأمور إلى حيث لم يكن يريد أن تصل. مبدأ عدم تغيير الأنظمة الذي تبرّر به روسيا تدخلها في سوريا غير مقبول لأنه يمنع على الشعوب حقها في الثورة وفي الحرية وفي اختيار نظام الحكم الذي تريد. أما بالنسبة إلى السؤال الذي طرحته زميلتي إيرينا حول انتقاد العلاقات الروسية الإيرانية وعدم انتقاد العلاقات العراقية الإيرانية، فأقول إن العلاقات بين العراق وإيران طبيعية بسبب وجود الشيعة في العراق وهذا الأمر لا ينطبق على روسيا". وتابع أن زقياغيلسكايا كانت على حق عندما تحدثت عن فراغ في الشرق الأوسط أدى إلى الوضع الحالي نتيجة لانسحاب الولايات المتحدة منه وتخليها عن دورها كمهيكل للمنطقة. واعتبر أخيراً أن تدخل موسكو في سوريا بداية لمشاكل أكبر ستعاني منها روسيا مستقبلاً.

بدأت الجلسة الخامسة تحت عنوان "دول وحروب: مقاربات مقارنة، تصورات الحلّ والإستعصاء وملاحم الدولة الجديدة"، بتعريف منسقةها عريب الرنتاوي مدير عام مركز القدس للدراسات بالمتحدثين فيها، سامي عون، عمر حمزاوي، كبير الباحثين في معهد كارنيغي للسلام في واشنطن العاصمة وإيفان فيجفودا، باحث دائم في معهد العلوم الإنسانية في فيينا. ولفت الرنتاوي إلى غياب غيدو ستاينبرغ، الذي اعتذر عن الحضور لأسباب طارئة.

بدأ عريب الرنتاوي بشكر مؤسسة بيت المستقبل بشخص رئيسها أمين الجميل ومديرها التنفيذي سام منسى، ومؤسسة كونراد آديناور على تنظيم هذا المؤتمر، منوهاً بالمؤتمر الذي سيعقد بيت المستقبل في حزيران المقبل بالتعاون مع مركز القدس لمناقشة مصير حل الدولتين. وقال إن هذه الجلسة تفتح الباب على تحديد معالم طريق المستقبل: إلى أين يتوجه العالم العربي في ظل الأزمات المفتوحة والنازفة في أربعة أقطار عربية، وهل سنشهد انفجارات مستقبلية في دول ما تزال الأزمات فيها كامنة وماذا عن مستقبل دول كمصر والجزائر أو دول الخليج بعد انخفاض أسعار النفط وتراجع مكانتها؟ وهل سيكون العقد المقبل عقداً خليجياً بامتياز؟ هل بلغنا قعر الهاوية حتى نفكر بالاستقرار أم أننا ما زلنا نهوي؟ "في ظني أننا لم نبلغ قعر الهاوية بعد وقد نكون مقبلين على عقدين أو أكثر من المرحلة الانتقالية الدامية"، موضحاً أن هذه الجلسة ستحاول أن تتلمس طريق الخلاص ولا يصح فيها كما في الجلسات السابقة الأبيض أو الأسود.

أخذ الكلام سامي عون وقال إنه سيحاول في مداخلته الإجابة على السؤال التالي: "هل يمكن استشفاف ملامح الدولة العربية الجديدة من خلال الدروس المستفادة من الأزمات، أم أن الدولة الإستبدادية السلطوية الأبوية سوف تتمكن من إعادة إنتاج نفسها بعد استنزاف قدرات المجتمعات على مقاومة سطوتها؟". وأوضح أنه في معرض إجابته عن هذا السؤال، سيتناول أولاً

موضوع الاستبداد الأبوي كما نُظر إليه من جهة الذاكرة العربية الإسلامية ومن الناحية الغربية، وسيستعرض ثانياً شروط الخروج من الدولة الاستبدادية، ليناقد ثالثاً اذا كان من الممكن أن نشهد في العالم العربي الإسلامي قيام الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة دون استعداد للقيم الدينية.

قال عون إن الاستبداد والتسلط كانا حاضرين في ذاكرة العرب والإسلام، مستشهداً بابن خلدون الذي اختصر التشخيص الصحيح لما يجري في العالم العربي من انحطاط ووضع في خانة الطغيان والظلم. في المرحلة الحديثة، اعتبر عبد الرحمن الكواكبي أن الاستبداد السياسي يتولد من الاستبداد الديني، مستدركاً أن القرآن في تنزيله وضع أسس الحرية، أي أن ما كبنا ترك لنا في الوقت نفسه المجال للوصول إلى الحرية. أما عبد الله العروي فتحدث عن شروط الخروج من الاستبداد قائلاً إن استيعاب القيم الديمقراطية يجب أن يتم بالتدرج دون اللجوء إلى الثورات. من جهته اعتبر نزيه الأيوبي أن تشكل الدولة الحديثة هو نتيجة لصيرورة خارجية أكثر منها داخلية. وفي تحليله للنظام البطريركي العربي اعتبر هشام شرابي أنه دخل إلى حياتنا من الموروث القديم حاملاً هيمنته وقسوته واستبداده، وقال إننا كعرب لسنا غربيين عن الاستبداد والظلم يقع في ذاكرتنا الجماعية. وأضاف أن الغرب أيضاً يعاني من إرهاب للديمقراطية مرتبط بالتعصب اليميني الذي طفا خلال العقدين الأخيرين على السطح، لكن الغرب يستطيع معالجة هذه الأمراض دون الخروج عن الأطر الديمقراطية.

بالنسبة إلى مسألة الربيع العربي، اعتبر عون أنه لم يستنفد كل مفاهيمه وكل ما يمكن أن يقوم به أو ينتج عنه، مشيراً إلى أن الآلة القمعية تغلبت عليه وكما يقول ابن خلدون العرب بطبيعتهم يميلون إلى الاستبداد وإلى أن يكونوا تبعيين. وأضاف أنه عندما نرسم ملاح الدولة العربية الحديثة علينا التمسك بالأساسيات التالية:

- 1- الحسم التام أن الديمقراطية وحدها هي حاضنة للحقيقة. إذا كان الدين يتحرك ضمن اليقين، فالديمقراطية تتحرك ضمن الشك وتدفعنا من شك إلى شك حتى نصل إلى معيارية معينة. لا بد لنا من التوصل إلى الفصل بين الدين والدولة وبين الدين والسياسة. إن عدم الفصل بين الروحي والزمني يحول الإسلام إلى أيديولوجيا ويخسر بذلك كما يقول محمد أركون كل روحانيته.
- 2- على الإصلاح أن يأتي من داخل الدار، من داخل أسواره لا من الخارج. علينا البحث بين قيمنا عما هو قابل للعولمة وما هو معوم أصلاً للاستناد إليه في عملية التحديث للنهي مقولة إن العصر الذهبي وراءنا ونبدأ بالقول إن العصر الذهبي أماننا.
- 3- الأخذ بمبادئ حيادية الدولة، وإعطاء الأولوية للمواطنة والمساواة في المواطنة ولحرية الضمير وسيادة القانون والمساءلة، والأهم احترام التعددية والحريات المدنية وحقوق الإنسان. لا يمكننا الاستمرار في رفض من يخالفنا الرأي ولا يمكننا استنساخ ما جرى من تخوين أبان عصر القومية العربية والاستمرار في التكفير في عصرنا الديني الحالي.
- 4- لا بد من القيام بورشة إصلاح ديني للتفريق أولاً بين ما هو قطعي في الدين وما هو ظني، وللتوصل ثانياً إلى وضع بديل فقهي لطروحات الجماعات المتطرفة.

وقبل إعطاء الكلمة لعمر حمزاوي، نوّه الرنتاوي بمدخلة عون "العميقة"، متساءلاً من هي القوى المؤهلة للنهوض بهذا المشروع الحدائي والنهضوي وأين هي الرفعة التي ستطلق هذا المشروع؟.

بدأ **عمر حمزاوي** مدخلته بشكر الرئيس أمين الجميل وسام منسى على دعوته إلى هذا المؤتمر، وأشار إلى أن الجوهر الرئيس لكل ما يشهده العالم العربي اليوم هو الربيع العربي. وقال: "نظلم كثيراً الربيع العربي عندما نبعد عن المواطن. الربيع العربي كان صرخة المواطن وليس مؤسسات ونخب، صرخة للمطالبة بمجموعة من الأمور من صلب واقعه تأتي الحرية في مقدمتها. لم يطلب أحد تغيير الدول الوطنية". واعتبر أن فرض سرديّة الفوضى على الربيع العربي يظلم هذا الربيع وتصوير الأمر على أنه مجرد رغبة شعبية لإسقاط الدولة الوطنية غير صحيح لأن ما طالب به الربيع العربي هو الحرية والحقوق الدستورية والكرامة والعدالة الاجتماعية. من جهة أخرى، تابع، لم تُرفع يافطة واحدة مرتبطة بالإسلام السياسي لا في مصر ولا في تونس ولا في سوريا. ولقت إلى أن ما يحدث حالياً ومنذ عامي 2011 و2012 هو ثورة مضادة ضد الربيع العربي لمصلحة من أدار العالم العربي منذ الحرب العالمية الثانية، ووعده بالكثير ولم ينفذ شيء، لا المؤسسات بُنيت ولا الحريات ضُمنت ولا الخدمات تأمنت واستشرى الفساد بشكل دمر مقومات الدول وعطل العدالة الاجتماعية. وتابع: "يتحدثون في تونس عن حكومات السراق، وهذه هي الحقيقة: المواطن لم يسع إلى تدمير الدولة وليس

مسؤولاً عن انهيارها. ولكن بعد الربيع العربي وما أن اهتزت أدوات القمع عند الدولة، حتى بان مدى خواء الدولة من الداخل وهشاشة مؤسساتها، فتداعت بفعل هذا الضعف وليس بفعل الربيع العربي وثورة المواطن".

وقال إن الدولة العربية بعد الحرب العالمية الثانية اختزلت بالسلطة التنفيذية التي احتكرت آلية الحكم واستتبعت السلطة التشريعية والسلطة القضائية. ولفت إلى أن مخصصات الأجهزة الأمنية في الموازنات العامة العربية كانت دوماً مرتفعة بسبب استخدامها للقمع داخلياً، في وقت تراجع الشريحة المستفيدة من عوائد الدولة وانحصرت بجزء من الناس واستشرى الفساد على نطاق واسع. واعتبر أن الدولة العربية لم تكتسب لا شرعية أخلاقية ولا شرعية اجتماعية ولا شرعية إجرائية بنت مؤسسات حديثة. وعلى الرغم من ذلك، المواطن لم يطالب خلال الربيع العربي بإسقاط الدولة بل طالب بالحرية وظهر جلاء هذا الحراك خواء الدولة.

واستعرض حمزاوي لعدد من الحلول:

- 1- رغبتنا أم لم نرغب، نحن في لحظة انهيارات من المرجح أن تستمر لأن لا أحد يمكنه إيقافها وعلينا التيقن من ذلك للبدء في ولوج طريق الحل.
- 2- يجب أن ينطلق الحل من المواطن ومن الحركات الاجتماعية التي عبرت عن المواطن.
- 3- ضرورة وحثمية فصل الدين عن الدولة. نريد دولة علمانية بالكامل وعلينا الكف عن تعمية هذا الموضوع بحديثنا عن دولة مدنية. ونريد أيضاً إزالة الوهم بأن الحل الوحيد هو بالعودة إلى الرجل القوي. العودة إلى الرجل القوي لم تنجح لا في استعادة الأمن ولا في تحقيق العدالة الاجتماعية ولا في ضمان الحريات.
- 4- بالعودة مرة أخرى إلى المواطن، "اسمحوا لي بالقول أن الخلل موجود في التركيبة الاجتماعية العربية ونحن كشعب استمرنا الاضطهاد: نحن ضد المرأة وضد المثليين وضد الأقليات وما لم نملك الجرأة على مناقشة هذه القضايا لن نذهب بعيداً".

تعليقاً على مداخلة حمزاوي رأى الرنتاوي أنها أعادت الاعتبار إلى الربيع العربي بما هو "نهضة واستنهاض"، وأظهرت أن أعراضه الجانبية هي نتيجة لثورة مضادة قامت بها منظومة القوى الإقليمية "التي تختلف على كل شيء إلا على ذم الربيع العربي".

أخذ المنصة إيفان فيجفودا وبدأ مداخلته مؤيداً ما قاله زميله بالنسبة إلى التدخلات الخارجية والخروج من الحروب الراهنة وبناء دول قائمة على قيم حقوق الإنسان. واستعرض لتجربة بلاده يوغوسلافيا "التي تلقت صفة من التاريخ واختفت عن الخارطة وباتت اليوم تتألف من سبعة دول". وأضاف أن يوغوسلافيا التي كانت جزءاً من السلطنة العثمانية وخضعت للحكم النازي ثم الشيوعي، عانت كثيراً من العقوبات والأزمات الاقتصادية والتدخل الخارجي في شؤونها، كما عانت داخلياً من الاستبداد وعدم احترام حقوق الإنسان وحقوق المواطن. واعتبر أنه اليوم وللمرة الأولى في تاريخ دول البلقان الحديث "نختار مصيرنا بأنفسنا وبشكل حر لأننا نعمل على رفع أنفسنا بحكم قوتنا الخاصة متيقنين أنه إذا عجزنا عن ذلك فنحن نفتح الباب أمام التدخلات الخارجية". واعتبر أن انضمامهم إلى حلف شمال الأطلسي أكبر دليل على إمكانية التحالف "مع من أساء إلينا سابقاً"، منوهاً بحظهم كونهم جزءاً من أوروبا. وأضاف: "التعاون الإقليمي كان أساسياً بالنسبة لنا، وأدركنا أهمية بناء الشبكات الإقليمية. داخلياً، وعلى الرغم من أننا كشعب مجموعات مختلفة بخلفياتها، فقد ساعدنا اختلاط العائلات الذي حصل في يوغوسلافيا السابقة على بناء روابط بيننا".

وذكر أن الخروج من دائرة التفكير الفردي واستيعاب القيم الديمقراطية وطلب مساعدة الأصدقاء لبلورة كيفية القيام بالأمر "استغرقتنا 10 سنوات، وهي المدة التي مررنا بها لإسقاط ميلوسوفيتش بشكل سلمي وإجراء انتخابات حرة، وكان مسار بناء مؤسسات من الصفر صعباً جداً". وبعد كل هذه الإنجازات وكما يقال "القديم يعيش مع الجديد لوقت طويل ونحتاج إلى مساعدة خارجية لبناء دولنا"، مؤكداً مسؤولية الشعوب عما يجري في دولها بعيداً عن نظرية المؤامرة ومؤيداً تمسك الرئيس الجميل بالأمل وإجراء التسويات ليس على القيم والحقوق بل على أمور أخرى تحقق التوازن. "علينا أحياناً القبول بأقل الشرين، بما يمكننا من التحكم برسم مصيرنا لنكون أحراراً".

ومع فتح باب النقاش طُرحت الأسئلة التالية:

- كم سيستغرق التحول الديمقراطي الحتمي في العالم العربي وعلى من تقع مسؤولية قيادة هذا التحول؟ سامي عون قال إنها تقع على الداخل، وأقول إنها تقع على الداخل والخارج. فالثورة المضادة التي أطاحت بالربيع العربي كانت خارجية وعلى يد دول إقليمية وغربية، وعليه، لا يمكن إعفاء هذه الدول من مسؤولية التحول الديمقراطي وإعادة بناء الدولة.
- سؤال لحمزاوي: كيف يمكن الاستفادة من التجربة التونسية في الحوار الوطني الشامل؟
- سؤال لعون: إثر الاجتماع الأخير بين شيخ الأزهر والبابا، قال شيخ الأزهر أن "ترياق أزمت المنطقة هو الترياق الديني". ما رأيكم لا سيما بعد اعتبار الوثائق الصادرة عن الأزهر بأنها تاريخية.
- المطالبة بالإصلاح الديني هو دخولنا إلى ملعب سنخسر فيه، والمطلوب هو إبعاد الدين عن السياسة. ما هي الطريقة لفصل الدين عن الدولة، علماً أن كَفَّ يد الكنيسة عن التدخل في السياسة أخذ أكثر من مئة عام.
- كيف نغير ثقافتنا المرتبطة بالاستبداد؟

في رده على الأسئلة وبعد أن أكد على أن جزءاً من مسؤولية إعادة بناء الدولة في المنطقة يقع على الخارج، شدّد عون أن المسؤولية الأولى تقع على الداخل مستعرضاً للتجربة الجزائرية حيث عجزت صناديق الاقتراع عن التعبير عن الأحلام. وقال إن تعاطي الغرب مع ضرورة التحول إلى الديمقراطية في المنطقة جاء إيحائياً أكثر منه عملياً وفعالاً، لأنه لم يدعم الربيع العربي. كما أن دعم الغرب لما سماه بالإسلام المعتدل لمحاربة الإسلام المتطرف كان من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها. وأكد أنه لا يمكن استثناء المؤسسات الدينية من الرهان لدخول الحداثة، لافتاً إلى أن طبيعة النص الديني تجعله قابلاً للاجتهادات حتى المتناقض منها. واعتبر أن وثائق الأزهر نقلة نوعية ولكن التثبيت بأن الترياق هو الدين موقف لن يستطيع الصمود: هذه المنطقة ليست غريبة عن الرأسمالية والعصرنة ولا يمكن أن يكون الدين هو الترياق لأزماتها.

من جهته اعتبر حمزاوي أن الدين موضوع متنازع عليه، مشدداً على المطالبة بدولة علمانية تفصل بين الدين والحراك في الفضاء العام، لكي لا يتحول الدين إلى عامل يحدد الأوزان. وأضاف أن الإصلاح داخل المؤسسات الدينية مع "كامل الاحترام للنواحي الفلسفية لذلك"، ليس بيدنا ويعود للمؤسسات الدينية. صحيح أن هذه الأخيرة تتأثر بالظرف المجتمعي لكن في المقابل الظرف المجتمعي لا يصنع المؤسسات الدينية ونحن كمنشطاء مدنيون نطالب بالإصلاح ولكن لا نملك رأياً في تغيير المؤسسات الدينية. واعتبر أن المادة 2 من الدستور المصري التي تنص على أن الإسلام هو مصدر التشريع هي مادة تمييزية، ولا يجوز النص على دين الدول في الدساتير أو اعتبار الدين مصدراً للقوانين. "عندما قلت ذلك كُفرت. ومع ذلك، أريد دولة علمانية واتفق مع أنور (البنّي) حين قال إنه لا بدّ لنا من الخروج مما حكم تفكيرنا قبل عام 2011 والمجتمع المدني هو الرافعة للنهوض بالمنطقة".

## خلاصة:

قدم حسن منيمنة خلاصة عن أعمال المؤتمر جاء فيها:

عالج المتحدثون والمشاركون مفهوم الطموحات من منظورين: إما أن تكون طموحات أمل أو طموحات شجع. هي طموحات أمل عندما تعبّر عن سعي المواطن للحرية والكرامة وشهدناها مع الربيع العربي، وهي طموحات الشجع عندما تعبّر عن مشاريع إقليمية ودولية وحاجتها لأنظمة معينة لتوسيع سيطرتها ونفوذها. انتقلنا من العام إلى الخاص وبدأنا بنظرة شاملة حول تاريخ وواقع التدخلات الخارجية، لنركز بعدها على المسارح الخاصة كسوريا والعراق ولبنان واللاعبيين الأساسيين فيها كروسيا وإيران والولايات المتحدة. وتفاوتت المداخلات بين من اعتبر أن هذه التدخلات تنتج عن رغبة توسعية وبين من اعتبرها حاجة استرداكية لا تعبّر عن الطمع.

وتبين لنا أن الفراغ الداخلي هو الذي يستجلب التدخل الخارجي، ونحن بحاجة إلى التطرق بشكل أوسع إلى مسألة غياب البنى المؤسساتية وما يرافقها من إشكالات في البنى الثقافية واستعراضنا للمبادئ العامة التي يجب أن يقوم عليها بناء المؤسسات. وتبين لنا أيضاً وجود خلاف بين من يرى بضرورة الإصلاح الديني لنصل إلى بناء الدولة الحديثة العلمانية وبين من يرى أن الفصل بين الدين والدولة يجب أن يكون مبدئياً وليس نتيجة للإصلاح الديني. وتكشف لنا أيضاً أن التدخلات لم تعد مقتصرة

على القوى العالمية، بل بتنا نشهد تدخلات قوى إقليمية بشكل لم تعد فيه الأزمة ناتجة عن علاقة الغرب بالشرق بل ناتجة عن علاقات دول المنطقة بعضها ببعض الآخر.

ونتهي بما قاله إيفان حول تعريف الفيلسوف إيمانويل كانت للتتوير: إنه الخروج من عدم النضوج الذي يفرضه على أنفسنا. الرافعة تبدأ بالأفراد وهذه عملية تستغرق وقتاً طويلاً، وجمالية الديمقراطية هي في كونها مساراً يتطلب عملاً حثيثاً نناضل للوصول إليه كما نكافح للمحافظة عليه. الرأسمالية جيدة ولكنها كالطفل، علينا رعايتها ووضع نظم وقواعد لها ومن هنا تأتي أهمية وجود الدولة ووجود أنظمة إقليمية وأنظمة دولية.